سياسة

الحدث

مع استمرار الوساطات للتوصل إلى اتفاق لوقف حرب غزة، تبرز عقدتان أساسيتان أمام هذه الصفقة، تتمثلان بإصرار الاحتلال على بقاء قواته في محوري فيلادلفيا ونتساريم، وهو ما ترفضه حركة حماس، وسط جهود متواصلة لتذليل العقبات

مفاوضات غزة

3 أيام لحل عقدتي فيلادلفيا ونتساريم

غزة، القاهرة، حيفا ـ **العربي الجديد**

بعد الأجواء الإيجابية التي تلت مفاوضات الدوحة التي جرت يومي الخميس والجمعة الماضيين، بهدف التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، بدا أمس الأحد أن العراقيل لا تزال قائمة أمام الصفقة، وتحديداً مع إصرار الاحتلال على الوجود في محوري فيلادلفيا على الحدود بين قطاع غزة ومصر، ونتساريم قرب مدينة غزة الذي يفصل شمال القطاع عن وسطه وجنوبه، بالتوازي مع تشديد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على مواصلة الضغط السياسي والعسكري على حركة حماس، ورفضه تقديم تنازلات في «مبادئ» حددتها إسرائيل. هذه المعطيات استبقت وصول وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى تل أبيب، مساء أمس، في زيارة تستهدف السعي لتجاوز النقاط الخلافية، وذلك على وقع مواصلة قوات الاحتلال ضغطها العسكري على الغزيين، عبر تكثيف العمليات العسكرية في مناطق مختلفة من القطاع. وقبيل وصول بلينكن إلى تل أبيب، مساء أمس الأحد، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يدعو للضغط على «حماس»، متحدثاً عن «مبادئ» لن يتنازل عنها. وطالب لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي أمس، بـ«توجيه الضغوط على حركة حماس»، مستنكراً «رفضها المتعنّت» للتوصل إلى اتفاق بشأن غزة. وادعى أن «حماس حتى الآن مصرّة على رفضها ولم ترسل ممثلاً لها إلى مفاوضات الدوحة، لذلك يجب أن يوجّه الضغط على حماس و(رئيس مكتبها السياسي يحيى) السنوار، وليس على الحكومة الإسرائيلية». وأضاف: «نجري مفاوضات معقّدة جداً، فيما توجد في الجانب الآخر منظمة إرهابية دموية، بلا أعراف ورافضة للاتفاق»، معتبراً أن «هناك أموراً لا يمكن التساهل بشأنها في المفاوضات». وقال: «توجد أمور بإمكاننا أن نكون مرنين بشأنها، وهناك أمور لا يمكننا أن نكون مرنين بشأنها، ونحن نصرّ عليها، وبإمكاننا أن نميز بينهما. ونحن نصرّ بشدة على المبادئ التي وضعناها، وهي مهمة من أجل أمن إسرائيل». وكرر أن «هذه المبادئ مطابقة للمقترح (وقف إطلاق نار) الذي حظي بتأييد أميركي». وتابع: «الضغط العسكري الشديد، والضغط السياسي الشديد، هما السبيل لتحقيق تحرير مخطوفينا». وشدد على أن «إسرائيل مستعدة لمواجهة أي تهديد، في الدفاع وكذلك في الهجوم، ونحن مصرون على الدفاع عن أنفسنا، ومصرون أيضاً على جباية ثمن باهظ جداً من أي عدو سيتجرأ على مهاجمتنا، من أي جبهة كانت».

وقال مسؤول أميركي يرافق بلينكن، لم يشأ كشف هويته، وفق «فرانس برس»: «الشعور هو أن نقاط الخلاف المتنوعة التي كانت موجودة من قبل يمكن تجاوزها، وأن العمل سيستمر». نقاط الخلاف هذه باتت تركز خصوصاً حول محوري فيلادلفيا ونتساريم. وأجرى مسؤولون إسرائيليون محادثات في العاصمة المصرية القاهرة، أمس الأحد، مع مسؤولين أمنيين مصريين، بهدف محاولة التوصل إلى حلول وسط في قضايا ثنائية أمنية، على رأسها ملف الحدود المشتركة بين قطاع غزة وسيناء، وإمكانية إعادة تشغيل معبر رفح البري، وذلك استباقاً لجولة المفاوضات المقررة الأربعاء المقبل، بحضور الوسطاء الأميركيين والقطريين. كما حصلت مفاوضات على مستوى آخر في القاهرة، أمس، بين فرق فنية من مصر وإسرائيل وقطر والولايات المتحدة، مرتبطة بالتصور الأميركي المطروح للمرحلة الأولى من صفقة غزة. وبحسب معلومات توفرت لـ«العربي الجديد»، فإن المسؤولين المصريين تحفّظوا على مقترح للوفد الأمني الإسرائيلي يسمح لجيش الاحتلال بالانسحاب من محور فيلادلفيا لمدة معينة، مع الاحتفاظ بحق العودة إليه في أي وقت إذا اقتضت الضرورة. وبينما أبدى المسؤولون المصريون في محادثاتهم مع نظرائهم الإسرائيليين تفهّم الجانب المصري المخاوف الأمنية الإسرائيلية، وحرص جيش الاحتلال على السيطرة على الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر، من أجل منع الاختراقات الأمنية، إلا أنهم نقلوا في الوقت ذاته تأكيدات من جانب قيادة «حماس» برفض استمرار احتلال محور فيلادلفيا والسيطرة عليه من جانب جيش الاحتلال، وذلك بالإضافة إلى رفض استمرار السيطرة الإسرائيلية على محور نتساريم وسط القطاع. من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم «حماس» جهاد طه، لـ«العربي الجديد»، إن «موقفنا واضح بأن السيادة يجب أن تكون فلسطينية على أرجاء قطاع غزة كافة، ونحن بصفتنا فلسطينيين نعمل على ترتيب شؤوننا الداخلية». ووفق معلومات «العربي الجديد»، فإن نتنياهو كان قد رفض، عبر وفده التفاوضي، خلال مفاوضات الدوحة الأخيرة، مقترحاً وافقت عليه وباركته كل من مصر والولايات المتحدة لتشغيل معبر رفح، مع تعهد الجانب المصري بحسم الأمور مع السلطة الفلسطينية، بحيث يتولى عناصر منها إدارة المعبر من الجانب الفلسطيني. ورغم أن المقترح كان يتضمن إجراءات وضمانات، تعهّدت واشنطن بمراقبتها لعدم السماح للمقاومة و«حماس» باستخدام المعبر لأغراض ذات طابع عسكري، فإن نتنياهو تمسك برفضه، مشترطاً دوراً إسرائيلياً مراقباً لعملية التشغيل.

وأكد موقع والّا العبري، أمس الأحد، أنه لا يوجد حل حتى الآن للخلاف حول محور فيلادلفيا. وأشار الموقع إلى أن «نقطة الخلاف الرئيسة في المفاوضات هي هذا المحور الممتد لمسافة 14 كيلومتراً». وأضاف أن «إسرائيل يمكنها الانسحاب من محور فيلادلفيا لمدة 6 أسابيع على الأكثر للسماح بإطلاق سراح الرهائن». ونقل «والّا» عن مصادر أمنية قولها: «تكمن الصعوبة الإسرائيلية في الموافقة على الانسحاب (من محور فيلادلفيا) في هذه المرحلة، نظراً لأنها لم تحدد بعد مواقع جميع أنفاق حماس وتدميرها». وشددت المصادر على أن «المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تصر على الاحتفاظ بقدرتها على العودة والقتال ضد حماس، وعدم الموافقة على وقف الحرب». كما أفاد «والّا» أن مجلس الوزراء الإسرائيلي أصدر تعليماته للجيش بزيادة حدة القتال في خانيونس ورفح، لتحسين موقف إسرائيل التفاوضي في المفاوضات. وقال الموقع إن الجهاز الأمني الإسرائيلي يصرّ على الاحتفاظ بإمكانية العودة لقتال «حماس»، وعدم وقف الحرب على قطاع غزة. من جهته، قال وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين: «لن نغادر غزة حتى يجري إطلاق سراح جميع الرهائن». وأضاف في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد: «من الواضح للجميع أن إسرائيل ستكون لها سيطرة أمنية على القطاع، ما يعني القدرة على المجيء وتنفيذ عملية في أي وقت ومكان». واستدرك: «بالتالي يجب أن يبقى محور فيلادلفيا تحت السيطرة الإسرائيلية».

وكانت القناة 12 الإسرائيلية الخاصة، قد أفادت، مساء السبت، بأنه لا تزال هناك عقبات كبيرة في طريق التوصل إلى صفقة. وأشارت إلى أنه حتى الآن لا تزال إسرائيل تصر على الوجود في محوري فيلادلفيا ونتساريم. وأضافت: «يصر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على وجود الجيش الإسرائيلي في محور فيلادلفيا، على الرغم من أن المؤسسة الأمنية اقترحت حلولاً مختلفة في المباحثات الأمنية، ووزير الأمن يوآف غالانت نفسه قال إن ذلك ممكن بالانسحاب من المحور لفترة محدودة مدتها 6 أسابيع». وفيما يتعلق بمحور نتساريم، قالت القناة 12 إن «الأميركيين أرسلوا رسالة واضحة لإسرائيل مفادها أنهم لن يقبلوا بهذا الشرط، وهذا الخيار غير مطروح بالنسبة لهم». ميدانياً، وسّع الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، من توغله في مدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة، وصولاً إلى «مدينة حمد»، غربي المدينة، ليصبح على بعد مئات الأمتار من المنطقة التي يزعم بتصنيفها «إنسانية آمنة». ونقلت وكالة الأناضول عن شهود عيان أن الآليات العسكرية الإسرائيلية تقدمت في مدينة خانيونس، وصولاً إلى «مدينة حمد» غربي المدينة ومحيطها. وذكر الشهود، أنه سبق التوغل الإسرائيلي عمليات قصف مدفعي وجوي كثيف لمناطق شمالي وغربي خانيونس. واستهدفت الآليات العسكرية الإسرائيلية بنيران أسلحتها الرشاشة خيام النازحين في مدينة «أصداء» القريبة من نقاط التوغل الجديدة، وفق شهود عيان.

وقال رئيس لجنة الطوارئ في بلدية مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، إسماعيل صرصور، إن إسرائيل قلصت مساحة المنطقة الإنسانية في القطاع من 30 كيلومتراً مربعاً إلى 20 كيلومتراً مربعاً، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، وزيادة تكدس النازحين. وأفاد صرصور، في مقابلة مع «الأناضول»، بأن «قرار الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء عدد من الأحياء في مدينة دير البلح وبعض المناطق وسط وجنوب قطاع غزة، أدى إلى ازدحام شديد وتكدس الفلسطينيين في مساحة ضيقة لا تتجاوز 20 كيلومتراً مربعاً». وبين صرصور أن هذا التكدس الذي وصفه بـ«الرهيب والمخيف»، يزيد من تفشي الأمراض والأوبئة، نتيجة الظروف المعيشية القاسية. واستشهد أكثر من 30 فلسطينياً وجرح عدد آخر، منذ فجر الأحد، في سلسلة غارات إسرائيلية استهدفت شققاً ومباني سكنية مأهولة بالسكان في مختلف محافظات غزة، منها في دير البلح ومخيم النصيرات وسط القطاع، وفي مدينة خانيونس جنوباً، وفي مدينة غزة. وشنّت المدفعية الإسرائيلية المتمركزة شرق قطاع غزة، قصفاً مدفعياً مكثفاً شرق مخيمي المغازي والبريج ومدينة دير البلح وبلدة المصدر، وسط إطلاق نار متقطع من الطائرات المروحية، وفق وكالة الأناضول. كما قالت مصادر محلية للوكالة، إنّ الجيش الإسرائيلي نفّذ عمليات نسف لعشرات المباني السكنية في مدينة خانيونس، والحي السعودي غربي مدينة رفح. وأعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع حصيلة الحرب إلى 40099 شهيداً و92609 مصابين، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقالت في تقريرها الإحصائي إن الاحتلال ارتكب مجزرتين في القطاع خلال 24 ساعة، وصل (من الضحايا) إلى المستشفيات 25 شهيداً و72 إصابة.

82 شهيداً

أعلن جهاز الدفاع المدني في غزة، أمس الأحد، استشهاد 82 من كوادره، وإصابة أكثر من 720 آخرين بنيران إسرائيلية منذ بدء الحرب على القطاع في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأضاف في بيان أن مقراته في القطاع تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، إضافة إلى تعرض مركباته للاستهداف المدفعي والقصف من قبل القوات الإسرائيلية. وتابع: «الاحتلال يقصد وقف العمل الإنساني وتدخلاتنا التي تساهم في إنقاذ الأرواح وحمايتها».

نتنياهو: هناك أمور لا يمكن التساهل بشأنها في المفاوضات

رفض المصريون انسحاب الاحتلال من فيلادلفيا لمدة معينة

في خانيونس جنوبي القطاع امس (بشار طالب/فرانس برس)

مباحثات قطرية ماليزية

بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم، أمس الأحد، مستجدات جهود الوساطة، لإنهاء الحرب على غزة. وقالت الخارجية القطرية إنه جرى خلال الاتصال استعراض علاقات التعاون بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها، ومناقشة آخر تطورات الأوضاع في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومستجدات جهود الوساطة المشتركة لإنهاء الحرب على القطاع.

للحديث تتمة...

المغرب العربي الممزّق

وليد التليلي

في فصل الصيف، يلتقي التونسيون أشقاءهم الجزائريين والليبيين بكثافة كبيرة في المدن الساحلية التي تعوّدت أن تفتح أبوابها لآلاف الوافدين من الجارتين. هو مشهد متواصل على مدار السنة، لكنه يتزايد في فصل الصيف، وكأنه يوجّه رسالة دائمة، إلى التاريخ والجغرافيا، عن عمق العلاقات التي تجمع الشعوب، على الرغم من حلقات مريرة تسبّبت فيها حكومات هذه البلدان، طيلة عقود، ولم تتوقف عن ذلك إلى اليوم. يقفز المواطنون في البلدان المغاربية فوق خلافات السلطات التي لا تتوقف أبداً، والمثير والمستفز هو أن هذه الحكومات تتوارث خلافاتها وأحقادها منذ عقود، لتحافظ على ذات الانقسام وتدعم القطيعة، كأنها تعيش منها وتحكم بها. جرّبت فينا كل أنماط الحكم، وكلها فشلت في تطوير اقتصاد لا يحتاج أي عبقرية ليجعل من المنطقة أغنى وأرقى مناطق العالم، ففيها البترول والغاز والمعادن والمناطق الزراعية الشاسعة والبحر، والتموقع الاستراتيجي في قلب العالم، وعلى الرغم من ذلك، انظروا من حولكم، فقر وتخلّف واحتياج.

أزمة اقتصادية وسياسية في كل بلد مغاربي، خلافات داخلية لا تتوقف، لا انتخابات حرة، لا مؤسسات ديمقراطية، صراعات تشق الجميع.

ما يحدث في ليبيا هذه الأيام ينذر بالأسوأ، والخلافات في كل من تونس والجزائر لا تؤشر على مستقبل أفضل. القطيعة بين الجزائر والمغرب لحقتها قطيعة بين تونس والمغرب، ماذا جنينا منها؟ لا شيء سوى ما قد يبدو بعض كبرياء الحكام.

هل يعتقد أحد أن المواطنين في هذه البلدان يكترثون حقاً لخلافات الساسة منذ عقود؟ أبداً، على الرغم من كل محاولات التدجين والبروباغندا المتواصلة منذ سنين. لكنهم يذعنون لسطوة السلطة، ولإرادة القوي القاهر. وهم بالتأكيد يرفضون هذا الانقسام ويريدون فتح الحدود بين الأشقاء، لتزدهر التجارة وتتحرر وتفتح آفاقاً أرحب أمام الشباب حتى يتوقفوا عن المجازفة بإلقاء أنفسهم في البحر بحثاً عن فرصة. ينبغي ألا نبحث بعيداً عن سر سيطرة إسرائيل وحلفائها علينا، هذا أحد الأمثلة عن أسباب استباحتهم لنا، هذا المغرب العربي الذي فشل، على الرغم من ثرواته وغناه، في توفير عيش كريم لأبنائه. هذا الجسد الممزّق وهذا الانقسام المتواصل هما اللذان يمنحان إسرائيل الفرصة تلو الأخرى للتجاسر على أشقائنا المعزولين هناك في الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا ما يريده الأعداء تحديداً، ويبذلون من أجله كل جهد؛ إبقاء القطيعة وتغذية أسبابها باستمرار حتى لا تنطفئ نارها.

متابعة

اشتباه بمسيّرة لـ«حزب الله» فوق منزل نتنياهو

تواصل، أمس الأحد، القصف المتبادل على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي، فيما أصيب ثلاثة جنود من قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان (يونيفيل) بجروح طفيفة، نتيجة «انفجار» في إحدى القرى الحدودية، قالت «يونيفيل» إنها ستجري تحقيقاً حوله. وفي وقت لم تقلّل بعد إسرائيل من إمكانية أن يقوم حزب الله بالرد قريباً على اغتيال المسؤول الكبير العسكري فيه، فؤاد شكر، في الضاحية الجنوبية لبيروت، في 30 يوليو/تموز الماضي، تحدث الإعلام الإسرائيلي أمس، عن رصد مسيّرة حلّقت فوق منزل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، في مدينة قيسارية الساحلية، بين تل أبيب وحيفا، ليرجح الجيش الإسرائيلي ومكتب نتنياهو لاحقاً أنه «إنذار كاذب».

وزعمت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس، أن «هناك اشتباهاً حصل حول تسلل طائرة مسيّرة تابعة لحزب الله» إلى شمال فلسطين المحتلة، وتصوير منزل نتنياهو في قيسارية. وعادة ما يقضي نتنياهو وأسرته عطلة نهاية الأسبوع في قيسارية، جنوب حيفا. وأبلغت سفينة صواريخ تابعة للبحرية الإسرائيلية متمركزة على شاطئ قيسارية، يوم الجمعة الماضي، عن مسيّرة يشتبه أنها كانت تحوم في المنطقة، وفق الصحيفة الإسرائيلية، التي أضافت أن «التفسير كان هو أنها طائرة تصوير من دون طيار أطلقها حزب الله بهدف التقاط صور لمنزل نتنياهو، ثم نشر المقطع المصور في وقت لاحق». ووفق الصحيفة، فقد تم رصد المسيّرة بواسطة رادار سفينة الصواريخ، لكن لم يتم رصد أي إشارة لها في أنظمة التحكم الأخرى. وتابعت: «بعد الإنذار، هرعت طائرات مقاتلة إلى المنطقة، لكنها لم تتمكن من تحديد موقع المسيّرة». وأضافت أن جيش الاحتلال يرجّح أن يكون الحديث يدور عن إنذار كاذب، كما قال مكتب نتنياهو إن الحديث يدور عن «إنذار كاذب»، لكن بحسب «يسرائيل هيوم»، فإن جيش الاحتلال «لا يستبعد تماماً احتمال أن تكون طائرة مسيّرة صغيرة تم إطلاقها من لبنان». يشار إلى أن حزب الله سبق أن نشر في أكثر من مناسبة مشاهد التقطتها مسيّرة «الهدهد» التابعة له لقواعد عسكرية إسرائيلية، ومنشآت حيوية هامة إسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة. إلى ذلك، لم تهدأ أمس، وتيرة تبادل النار بين حزب الله وإسرائيل، عبر الحدود، حيث أعلن الإعلام التابع للحزب، عن قصف مواقع جلّ العلام والمالكية والمرج، وتدمير تجهيزات تجسسية للاحتلال في موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا المحتلة، فضلاً عن استهداف ثكنة زرعيت ومقر قيادة كتيبة السهل في ثكنة بيت هلل. وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، عن إطلاق نحو 20 صاروخاً من لبنان باتجاه الجليل الأعلى، وخمسة صواريخ باتجاه شلومي في الجليل الغربي، فضلاً عن سقوط ثلاثة صواريخ في مستوطنة مرغليوت بإصبع الجليل، فيما أعلن حزب الله أن بعض استهدافاته، أمس، جاءت رداً على جرائم الاحتلال المتزايدة في لبنان.

من جهته، أعلن جيش الاحتلال أمس، أنه نفذ غارتين على منطقة شبعا الحدودية، استهدفت إحداهما بمسيّرة «خلية» تابعة لحزب الله والثانية بطائرات حربية مستودعاً لتخزين الوسائل القتالية للحزب، حيث تمّ تدميره، بحسب زعم جيش الاحتلال الذي تحدث أيضاً عن شنّ غارات جوية على مواقع عسكرية لحزب الله في عيتا الشعب والمطمورة. وتحدثت وكالة الأنباء اللبنانية عن مقتل شخص بغارة إسرائيلية في شبعا، كان على دراجة نارية، فيما أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، إصابة شخصين في غارة للاحتلال على عيتا الشعب. في غضون ذلك، أعلنت قوات «يونيفيل» إصابة ثلاثة من جنودها من جرّاء «انفجار» وقع بالقرب من آليتهم في محيط يارين بجنوب لبنان. وأضافت في بيان، أن «جميع الجنود الذين كانوا في الدورية عادوا بسلام إلى قاعدتهم»، وأنها «تحقق في الحادث». وكان الاحتلال قد نفّذ غارتين على بلدة الضهيرة، التي تبعد قرابة كيلومتر واحد عن يارين، بحسب وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية، التي ذكرت أن القصف على الضهيرة أدّى «إلى وقوع إصابات». ورجّح مصدر في «يونيفيل» في حديث لوكالة فرانس برس، مفضلاً عدم الكشف عن هويته، أن يكون الانفجار الذي تسبب بإصابة جنود القوة بجروح ناجماً عن غارة جوية قريبة، وليس «استهدافاً مباشراً».

وكان رئيس بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم جان بيار لاكروا، قد اعتبر في 6 أغسطس/آب الحالي، أن وجود القوات الأممية على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة هو اليوم «أكثر أهمية من أي وقت مضى» معتبراً أنّ هذه القوات «هي قناة الاتصال الوحيدة بين الجانبين الإسرائيلي واللبناني في جميع مكوناتهما، ومنها حزب الله».

وفي إبريل/نيسان الماضي، أصيب ثلاثة من مراقبي الأمم المتحدة ومترجم بانفجار بالقرب منهم خلال دورية على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان، وقال مصدر قضائي إنّ تحقيقاً أولياً أجراه الجيش اللبناني أشار إلى أنّ الانفجار نجم عن لغم. ويفترض أن يجدّد مجلس الأمن لعام إضافي تفويض قوة «يونيفيل» الذي ينتهي أواخر أغسطس الحالي. وكان لاكروا قال إنّ بعثة حفظ السلام باقية في المنطقة في الوقت الحالي، ولن يُعاد النظر في وجودها إلا إذا باتت تنفيذ مهمتها مستحيلاً أو تعرض أمنها «لتهديدات خطيرة جداً».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

قال مكتب نتنياهو إنّ الاشتباه بمسيّرة إنذار كاذب

إضاءة

التهجير أداة إسرائيل للضغط على الغزيين

يوسف أبو وطفة

تزايدت وتيرة عمليات التهجير في غزة، التي يدعو جيش الاحتلال الإسرائيلي سكان القطاع إليها، مقارنة مع الشهور الماضية من حرب الإبادة المتواصلة للشهر الحادي عشر على التوالي، وسط الفشل حتى اليوم في الوصول إلى اتفاق ينهي الحرب. وخلال نحو 10 أيام من شهر أغسطس/آب الحالي، طلب الاحتلال من سكان شرق خانيونس ودير البلح والمغازي والزوايدة وسط وجنوب القطاع، وبيت لاهيا وأجزاء من بيت حانون شمالاً، إخلاء مناطق سكنهم المدمرة بالأساس بفعل القصف الإسرائيلي.

ويستخدم الاحتلال الإسرائيلي ذريعة إطلاق المقاومة الفلسطينية الصواريخ من هذه المناطق لتبرير عمليات الإخلاء القسري التي يدعو السكان إلى القيام بها نحو المجهول في ظل تقلص المناطق الإنسانية، غير أنّ وقائع كثيرة على الأرض تنفي هذه المزاعم، ويقول الفلسطينيون إنها أداة ضغط، إذ لم تحصل من بعض المناطق المطلوب منها الإخلاء أي عمليات مقاومة أو إطلاق صواريخ. وخلال عمليات التهجير في غزة التي يدعو الاحتلال السكان إلى القيام بها يتعمد استهداف المناطق التي دعاهم إلى الانتقال إليها لتعزيز حالة الضغط النفسي على السكان وإبقائهم تحت ضغط المجهول وصعوبة تقدير الموقف. ومع تكرار عمليات التهجير في غزة بشكل واضح خلال الأيام الماضية من شهر أغسطس الحالي، فإنه لم يمر يوم تقريباً من دون أن يتخلله دعوات صادرة عن جيش الاحتلال للسكان للنزوح من أماكن سكنهم نحو مناطق أخرى. ووفقاً للدعوات الأخيرة، فإن غالبية مناطق القطاع قد طاولتها طلبات الإخلاء، باستثناء المناطق الغربية من المنطقة الوسطى للقطاع، ما تسبب في تكدس السكان بلا مأوى أو خيام. وعادة ما يقوم الاحتلال باستهداف المناطق التي يدعو السكان إلى إخلائها عبر القصف الجوي أو دخول قواته البرية، فيعمل على تدمير ما تبقى من بنية تحتية لم يطاولها القصف الإسرائيلي في المرة الأولى، ويعمل فيها لعدة أيام ثم ينسحب منها، لكنه لا يسمح بالعودة لها في كثير من الأوقات إذا كانت قريبة من مناطق عملياته العسكرية الكبيرة. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، فقد تم وضع حوالي 305 كيلومترات مربعة، أو ما يقرب من 84% من قطاع غزة، تحت أوامر الإخلاء الصادرة عن الجيش الإسرائيلي خلال الأيام القليلة الماضية.

ورأى مدير مركز عروبة للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أحمد الطناني، أن الاحتلال يعمد في كل جولة من جولات المفاوضات إلى الضغط على الحاضنة الشعبية وأهالي القطاع وتكون هناك إعلانات جديدة للإخلاء. وقال الطناني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن ما يجري من عمليات جديدة في خانيونس والمنطقة الفاصلة بينها وبين دير البلح يندرج في إطار المرحلة الثالثة من الحرب، ومن جانب آخر محاولة التجهيز لعمليات في المنطقة الوسطى. وأضاف أن الاحتلال يريد استكمال الادعاءات السابقة التي تحدث فيها عن تدمير كتائب المقاومة في مناطق شمالي القطاع وجنوبه عبر القصف والتدمير الممنهج لمختلف المناطق. وأشار الطناني إلى أن الاحتلال يريد من خلال أوامر التهجير في غزة الضغط على المقاومة ودفعها لتنفيذ تنازلات جوهرية في إطار الضغط على الحاضنة الشعبية، بعدما فشل في أن يقضي على البنية التحتية العسكرية للمقاومة، مؤكداً أن حالة الضغط الحاصل حالياً تتمثل في الضغط على الحاضنة الشعبية لدفع المقاومة للتنازل أو ارتكاب أخطاء أمنية من شأنها أن تمكن المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية من الوصول لقادة المقاومة أو أسرى الاحتلال. وصدرت الدعوة الأولى للنزوح من مناطق شمالي القطاع ومدينة غزة في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حينما زعم الاحتلال أن مناطق جنوبي وادي غزة ستكون آمنة، إلا أن هذه الدعوات ترافقت مع مجازر واسعة رافقت عملية النزوح منذ اليوم الأول.

بدوره، قال مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، أحمد عطاونة، أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم هذا السلاح منذ بداية الحرب للضغط على المدنيين، وتحديداً النساء والأطفال، من أجل الضغط على المقاومة الفلسطينية. وأضاف عطاونة، لـ«العربي الجديد»، أن الضغط العسكري للاحتلال أصبح عبثياً، ولم يعد لديه ما يمكن الحديث عنه عسكرياً ودخل إلى غالبية مناطق القطاع ودمر غالبية هذه المناطق، مع الافتراض أنه قد تمكن من القضاء على البنية العسكرية للمقاومة. ولفت إلى أن الاحتلال يكتشف بشكل واضح أنه لم ينجح في القضاء على البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وبالتالي يلجأ إلى عملية التهجير في غزة للضغط على المدنيين العزل عبر تكثيف النزوح وبشكل مباغت. وبحسب عطاونة، فإن الاحتلال يريد دفع الحاضنة الشعبية للضغط على المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى استخدام أسلوب العقاب الجماعي من منطق عقاب الفلسطينيين على عملية السابع من أكتوبر 2023. ونبّه إلى أن الاحتلال يريد الاستمرار في الإبادة الجماعية عبر السلوك الحالي القائم على تكرار عمليات النزوح المباشر والمباغت من مكان إلى آخر، وعمليات استهداف السكان المدنيين التي تتم بشكل واسع في الحرب.

فلسطينيون يفرون من مخيم المغازي، 17 أغسطس 2024 (حسان جيدي/الأناضول)

«السيادة» السوداني: إرسال وفد للقاهرة لمناقشة تطبيق إعلان جدة

أعلن مجلس السيادة الانتقالي في السودان، أمس الأحد، اعتزامه إرسال وفد حكومي إلى العاصمة المصرية القاهرة بناء على اتصالات مع الولايات المتحدة ومصر لمناقشة تطبيق إعلان جدة، فيما ذكرت وكالة رويترز أن الوفد سيتجه للقاهرة اليوم الاثنين. وقال المجلس، في بيان، إنه «قرر إرسال وفد سوداني حكومي إلى القاهرة لمناقشة رؤية الحكومة في تطبيق إعلان جدة، بعد اتصالات مع المبعوث الأميركي إلى السودان توم بيرييلو (الصورة)، والحكومة المصرية». وأضاف أن اتفاق جدة يقضي بمغادرة قوات الدعم السريع المناطق المدنية. وقالت مصادر حكومية رفيعة المستوى لوكالة رويترز إن الحكومة السودانية قدمت للوسطاء الأميركيين والسعوديين رؤيتها بشأن تنفيذ اتفاق جدة وغير ذلك من المواضيع وإن موقفها من الدخول في محادثات جديدة سيكون مرهوناً بردهم. ونفت أن الحكومة أرسلت بالفعل وفداً إلى جنيف. وقبل المشاركة في أي مفاوضات جديدة لإنهاء الحرب في البلاد، يتمسك مجلس السيادة في السودان بتنفيذ «إعلان جدة» الذي صدر في مايو/ أيار 2023.

(الأناضول، رويترز)

ليبيا: مقتل 6 بانفجار أثناء تنظيف مقر عسكري

قتل ستة أشخاص، أمس الأحد، في انفجار وقع أثناء عملية تنظيف مقر عسكري في مدينة تاجوراء شرق العاصمة الليبية طرابلس. وذكرت وسائل إعلام ليبية أن الانفجار وقع أثناء نقل الألغام الموجودة في كتيبة «الشهيدة صبرية» إلى مكان آخر. وبحسب وسائل الإعلام، فقد أدى الانفجار إلى مقتل ستة أشخاص، بينهم مواطنان ليبيان والبقية عمّال أفارقة. وأشارت وسائل الإعلام إلى أن السلطات المحلية كانت تنوي تحويل المقر إلى حديقة للأطفال.

(الأناضول)

أستراليا: ألبانيز ينتقد تصريحات داتون بشأن أهالي غزة

أعلن رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز، أمس الأحد، أن زعيم الحزب الليبرالي المعارض بيتر داتون، الذي دعا إلى عدم منح الفلسطينيين من قطاع غزة تأشيرة دخول إلى أستراليا دون تحقيق أمني «يثير شعوراً بالخوف». وكان داتون دعا، قبل أيام، إلى إجراء تحقيق أمني بشأن الفلسطينيين من غزة الراغبين بالحصول على تأشيرة دخول لأستراليا، ومنحهم تأشيرات بناء على نتائج التحقيقات. وقال: «لا يمكننا أن نعرف من هو هذا الشخص الذي يطلب التأشيرة دون تحقيق أمني». وردّ ألبانيز، في تصريح صحافي متسائلاً: «ماذا يفعل داتون؟ إنه لا يتحدث عن القضايا التي تهمّ الأستراليين. ما يفعله هو خلق شعور بالخوف». وأعرب حزبا العمل والخضر ومجموعات مؤيدة لفلسطين في أستراليا عن الاستياء من تصريحات داتون.

(الأناضول)

تقرير

الاحتلال يستخدم قوانين عثمانية وبريطانية للسيطرة على أملاك الفلسطينيين في الضفة الغربية

«أراضي دولة» لزيادة الاستيطان

طوعت سلطات الاحتلال سلسلة من القوانين العثمانية ومن زمن الانتداب البريطاني، من أجل السيطرة على مزيد من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وتحويلها إلى «أراضي دولة»، ليكون لديها مخزون كبير من الأراضي، من أجل توسيع عمليات الاستيطان، ومنع اي تواصل بين ما تبقّى من البلدات الفلسطينية

رام الله ـ **جهاد بركات**

تُبين ست عمليات مصادرة أراضٍ في الضفة الغربية، وفق إعلان سلطات الاحتلال لها أنها «أراضي دولة»، أهداف إسرائيل من هذا الأمر، التي تعد اكبر عملية مصادرة، وفقاً لهذه الآلية منذ ثلاثة عقود، حسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. وحوّلت العمليات الست 24 ألف دونم تقريباً إلى «أراضي دولة»، أي ما يعادل وفق تقديرات إسرائيلية نصف المساحة المعلنة «أراضي دولة» منذ اتفاق أوسلو 1993 حتى الآن.

وأدت عمليات السيطرة على الأراضي إلى ربط مستوطنات قائمة ببعضها، أو توسيع حدود أخرى، أو شرعنة بؤر استيطانية، أو استكمال عملية مصادرة سابقة، وعزل قرى فلسطينية. وأدت آخر عمليات تحويل الملكية منتصف الشهر الماضي، لسيطرة الاحتلال على 441 دونماً من أراضي ثلاث قرى فلسطينية، غرب رام الله، وسط الضفة الغربية، بإعلان «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال تحويلها إلى «أراضي دولة»، ما سيعني توسيع مساحة مستوطنتي «نيلي» و«نعالي»، وقطع أي تواصل محتمل بين القرى الفلسطينية الثلاث، دير قديس ودير عمار وشبتين.

ومنذ صدر القرار، بدأت المجالس القروية واللجان الشعبية في القرى الفلسطينية جمع المستندات وأوراق الملكية من الأهالي لتلك الأراضي، للتقدم باعتراض ضد الاستيلاء عليها، لكن «الآمال ضعيفة للاستجابة من مؤسسات ومحاكم الاحتلال»، كما يقول الناشط ضد الاستيطان فارس ناصر، لـ«العربي الجديد»، في ظل استغلال الاحتلال قوانين قديمة، أبرزها قانون الأراضي العثماني. يوضح أن هذه العملية تزيد من عزل القرى الفلسطينية عن بعضها البعض، ومنع أي تواصل ممكن.

وتتوزع الدونمات الـ441 على 10 قطع، بحسب دائرة النشر والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، وهي تضاف لعملية مصادرة 282 دونماً في عام 2021، تحيط بالمستوطنتين، وفقاً لمدير دائرة النشر والتوثيق أمير داود. ويقول داود، لـ«العربي الجديد»، إن «تحليل مواقع تلك المساحات مجتمعة، يبين أن الهدف إحداث تواصل جغرافي بين المستوطنتين وتوسيع نفوذهما، ويتبقى بعد عملية تحويل الملكية خطوة واحدة لتنفيذ ذلك، وهو منح إذن تخطيط للبناء في هذه الأراضي. وبالعودة إلى المساحة الكلية فإن ما أضيف في أمري المصادرة يوازي قرابة نصف المساحة الحالية للمستوطنتين».

لكن الهدف يبدو أكبر من مجرد ربط مستوطنتين ببعضهما، كما يشرح المستشار القانوني لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عايد مرار. ويوضح مرار لـ«العربي الجديد» أن «ربط مستوطنات غرب رام الله ببعضها البعض، ومنها مستوطنتا نيلي ونعالي، سيشكل حاجزاً استيطانياً يعزل القرى الفلسطينية، ومستقبلاً سيؤدي ضمها إلى توسيع الخاصرة الضيقة لدولة الاحتلال في هذه المنطقة. فشكل دولة الاحتلال على الخريطة بين ساحل البحر المتوسط والضفة الغربية، عبارة عن شريط ضيق، تبلغ مسافته بين جدار الفصل عند قرية بدرس غرب رام الله والبحر 20 إلى 24 كيلومتراً فقط، ومن قلقيلية شمال الضفة إلى البحر أقل من 15 كيلومتراً، وإنشاء الحاجز الاستيطاني سيضيف مسافة قد تصل بين 8 إلى 10 كيلومترات، ستكون فيها تسع من القرى الفلسطينية معزولة». وبهدف تحويل ملكية الأراضي إلى «أراضي دولة» تستخدم سلطات الاحتلال سلسلة من القوانين التي تعود إلى العهد العثماني والانتداب البريطاني، ومن ضمنها التي تتعلق بالتعامل مع الأراضي «المتروكة» أي غير المستصلحة، أو «المشاع». ويقول مرار إن الاحتلال لا يعترف بتسجيل الأراضي في عهد الإدارة الأردنية للضفة الغربية، أي قبل احتلال 1967، ويعتبر أن الأراضي التي سجلت في تلك الحقبة غير مسجلة، ولذا يجري تسخير القانون العثماني لصالح الاستيطان». ويضيف أن «الاحتلال يستطيع وضع يده على الأراضي الفلسطينية لأغراض عسكرية، لكنه لا يستطيع تحويلها لأغراض مدنية، وتظل صفة الغرض العسكري مؤقتة، ونظرياً تعود الأرض لأصحابها، بعد انتهاء هذا الغرض العسكري. بل إن محكمة الاحتلال العليا قررت في 1979 وقفاً لمنظمة بتسليم الإسرائيلية، حظر الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة، من أجل مستوطنات، ولهذا تعد الية أراضي الدولة الطريقة المثلى لتحويلها لصالح الاستيطان». وكان رئيس هيئة مقاومة الجدار الفلسطينية، مؤيد شعبان قد قال، في تصريح صحافي أخيراً، إن الأراضي المصنفة «أراضي دولة» وصلت إلى مليون و700 ألف دونم، أي قرابة 30% من مساحة الضفة. ويوضح مرار أن المستوطنات مقامة عملياً على مساحة 250 إلى 300 ألف دونم فقط، وهذا يعني أن كل ما تبقى من المساحة الشاسعة التي يسيطر الاحتلال عليها تعد خزاناً استراتيجياً للاستيطان ولمشاريع الاحتلال، وهامشاً يمكن استخدامه في أي وقت.

الحجم الكبير لتحويل أراضٍ إلى «أراضي دولة» منذ مطلع العام الحالي، ورغم أنه الأكبر منذ ثلاثة عقود، لا يعد طفرة في المساحات على مدار أعوام الاحتلال منذ عام 1967. فقبل هذا التاريخ لم يكن مسجلاً بصفة «أراضي دولة» في السجلات الرسمية سوى 527 ألف دونم، أي قرابة 9% من مساحة الضفة الغربية. وفي أعقاب قرار محكمة الاحتلال العليا في 1979 حظر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة من أجل إقامة مستوطنات، حولت سلطات الاحتلال، وفقاً لمنظمة بتسليم، أكثر من 900 ألف دونم إلى «أراضي دولة» للسماح ببناء المستوطنات. ويعود القانون العثماني إلى عام 1858، ويتيح نقل الأرض غير المستصلحة إلى فلاحين من أجل زراعتها، لكن الاحتلال يستغل هذا القانون، من أجل استخدام الأراضي في النهاية للاستيطان. ويقول مرار إن «أي قانون يلغي عادة القوانين السابقة عنه، وفي هذه الحالة، فإن قانوناً أردنياً للأراضي صدر عام 1964 وطبق في الضفة الغربية، يفترض أنه ألغى سريان القانون العثماني، لكن الاحتلال يستغل أي قانون من أجل خدمة أهدافه، مهما كان قديماً».

وفي حين قررت المحكمة البريطانية العليا في فترة الانتداب أن المُزارع الذي استصلح أراضي لـ«الدولة» خلال عشرة أعوام، إلا أنه توقف عن استصلاحها بعد هذه الفترة، لا يخسر حقوق الملكية التي اكتسبها على قطعة الأرض، وهو ما عُمل به أثناء الحقبة الأردنية، فإن الاحتلال اعتمد تفسيراً مناقضاً بحيث إن استصلح فلسطيني أرضاً لعشرة أعوام أو أكثر، ثم انقطع عنها دون تسجيلها باسمه، فهي تعد ممتلكات دولة، ويمكن الإعلان عنها «أراضي دولة».

سيطر الاحتلال على 441 دونماً من أراضي ثلاث قرى

عايد مرار: ربط المستوطنات سيعزل القرى الفلسطينية الثلاث

إسرائيلية في مستوطنة «جفعات» في الضفة الغربية المحتلة، فبراير 2023 (رويترز)

الحدث

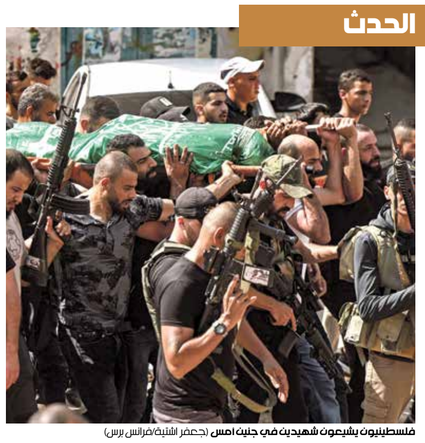

فلسطينيون يشيعون شهيدين في جنين أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

عنف المستوطنين يتصاعد ضد أهالي الضفة

حذر ضباط في جيش الاحتلال، أمس الأحد، من تصاعد ظاهرة عنف المستوطنين بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، مع تراجع حالات الاعتقال من قبل الشرطة، فيما استطاع فلسطيني الاستيلاء على سلاح مستوطن قرب مستوطنة «كدوميم» شمال الضفة. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن «فلسطينياً اعتدى بمطرقة على عنصر من إسرائيلي»، في حين أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، «تلقيه بلاغاً عن قيام فلسطيني بالاستيلاء على سلاح إسرائيلي قرب مستوطنة كدوميم شمال الضفة»، مشيراً إلى أن «قوات كبيرة تقوم بمطاردة الفلسطيني الذي استولى على السلاح».

في غضون ذلك، اعترف ضباط في الجيش الإسرائيلي، وفق ما نقلت عنهم الإذاعة العامة الإسرائيلية «كان» أمس الأحد، أن الاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة التي ينفذها مستوطنون قد تصاعدت في الآونة الأخيرة، «من حيث عدد المشاركين فيها وبشكلها العلني»، وفي المقابل هناك تراجع كبير في الاعتقالات ضدهم من جانب الشرطة، التي يسيطر عليها وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير. وقال الضباط إنه يوجد شعور في أوساط المستوطنين بأنه «مسموح القيام بأي شيء في ظل غياب سلطة الدولة وإنفاذ القانون» في الضفة الغربية المحتلة. وأضافوا أن قيادة هؤلاء تتمركز في بؤر استيطانية قرب قرى فلسطينية، و«هناك مبادرات للاحتكاك بشكل يومي»، في إشارة إلى هجمات يومية ضد فلسطينيين.

وأشارت «كان» إلى أن «جهاز الأمن يعي الدهور الوضع في السنتين الأخيرتين ويراه يحدث على أرض الواقع، حيث الانتقال من خط كتابات وشعارات مسيئة وإعطاب إطارات سيارات إلى هجمات وأعمال شغب واسعة ومحاولات إعدام ميدانية وإحراق بيوت». وتأتي أقوال هؤلاء الضباط على خلفية مهاجمة 50 مستوطناً لبلدة جيت، مساء الخميس الماضي، وإطلاق النار الذي أسفر عن استشهاد أحد سكان البلدة وإصابة آخرين، وإحراق بيوت ومركبات. وأمس الأول، حاول ستة مستوطنين اقتحام قرية روجيب قرب نابلس، وبحسب «كان» منعهم الجيش الإسرائيلي من دخول القرية. ولم تعتقل الشرطة الإسرائيلية سوى مستوطن واحد من بين عشرات المستوطنين الذين شاركوا في الهجوم على بلدة جيت قرب نابلس، ووجهت إليه شبهة عرقلة عمل شرطي ثم أفرج عنه، وفق ما ذكر موقع صحيفة «هآرتس» الإلكتروني أمس الأحد.

واقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، مخيم بلاطة شرق مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية. ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) عن مصادر أمنية ومحلية قولها إن قوات كبيرة من جيش الاحتلال، ترافقها جرافة عسكرية، اقتحمت عدة أحياء في المخيم، وسط انتشار القناصة على أسطح المنازل، وأقدمت على تخريب البنية التحتية في أزقة المخيم وشوارعه. واعتقلت قوات الاحتلال أربعة شبان من بلدة قصرة، جنوبي نابلس، وشخصين من بلدة حزما، شمال شرق القدس، بعدما داهمت منزليهما. وشيع الفلسطينيون، أمس الأحد، جثماني الشهيدين رأفت دواسة (28 عاماً)، وأحمد أبو غرة (32 عاماً)، بعد يوم من اغتيالهما عبر قصف مسيرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي مركبة كانا يستقلانها، في مدينة جنين شمالي الضفة الغربية.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

العراق: استهداف عين الأسد جمّد حوار إنهاء مهمة التحالف

أكد مستشار رئيس الوزراء العراقي، ضياء الناصري، أمس الأحد، تجميد الحوار مع الولايات المتحدة بشأن إنهاء مهمة التحالف الأميركي في العراق، مضيفاً أن الاستهداف الصاروخي الذي تعرضت له قاعدة عين الأسد في 5 أغسطس/آب الحالي، تسبب بذلك. وقال الناصري لقناة روسيا اليوم: «كنا قاب قوسين أو أدنى من انتهاء النقاشات، إلا أن الاستهداف الذي بتأجيل الإعلان عن انتهاء مهمة التحالف الدولي في العراق».

(العربي الجديد)

بغداد تحتج على تصريحات السفير البريطاني

أعلنت وزارة الخارجية العراقية، أمس الأحد، استدعاء القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد، روث كوفيردال، وتسليمه مذكرة احتجاج على تصريحات للسفير البريطاني ستيفن هيتشن حذّر فيها من خطورة الوضع الأمني في العراق وتعرضه شخصياً لتهديد. واعتبرت الوزارة تلك التصريحات «مساساً بالشأن الداخلي ويعكس صورة قاتمة عن العراق».

(العربي الجديد)

افتتاح معبر بين النظام السوري والمعارضة

عبرت شاحنات عدة، أمس الأحد، معبر أبو الزندين الفاصل بين مناطق النظام السوري والجيش الوطني السوري المعارض، في مدينة الباب شرقي محافظة حلب، شمالي سورية، وذلك مع افتتاح المعبر في خطوة يعتقد على نطاق واسع في مناطق المعارضة أنها تأتي بضغط تركي. وجاء افتتاح المعبر في ظلّ اعتراضات محلية، فيما دفعت فصائل الجيش الوطني السوري المعارض بتعزيزات إلى المعبر لمنع وصول المحتجين إليه.

(العربي الجديد)

تونس: المحكمة الإدارية ترفض طعون 3 مرشحين للرئاسة

قررت المحكمة الإدارية في تونس، أمس الأحد، رفض ثلاثة طعون جديدة تتعلق بالترشيحات للرئاسة، بعد رفض هيئة الانتخابات عدداً كبيراً منها. ويتعلّق الطعن الأول لمرشح منذر الزنايدي، فيما يتعلّق الطعنان الآخران، برئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي (الصورة). وقال المتحدث باسم المحكمة، فيصل بوقرة، إن «المحكمة رفضت الطعنين بخصوص موسي، أحدهما شكلاً، والثاني أصلاً»، مضيفاً أن «ملف الزنايدي قُبل شكلاً ورُفض أصلاً».

(العربي الجديد)

تركيا: مقتل 4 «إرهابيين» تسللوا من العراق

أعلن وزير الداخلية التركي علي يرلي قايا، أمس الأحد، تحييد (قتل) أربعة مسلحين وصفهم بالإرهابيين، في إشارة إلى عناصر حزب العمّال الكردستاني، وذلك بعد تسلّلهم من العراق إلى تركيا، عبر طائرات شراعية. وقال يرلي قايا إن مسيّرة «أقنجي» تابعة لقيادة القوات البرية رصدت انتهاك جسمين طائرين قادمين من العراق للحدود عند منطقة جبل دوغون بولاية شرناق، وإن القوات التركية تمكنت من «تحييد أربعة إرهابيين بعد اندلاع اشتباكات معهم».

(الأناضول)

إضاءة

خلافات داخل المجلس الرئاسي اليمني: تنازع صلاحيات ونفوذ

تدور خلافات داخل المجلس الرئاسي اليمني مع تنازع الصلاحيات والنفوذ بين أعضائه وفق مصالح الداعمين الخارجيين لهؤلاء الأعضاء. وتصاعدت حدة الخلافات عقب اتهام المجلس الانتقالي الجنوبي رئيسَ المجلس رشاد العليمي بإصدار قرارات خارج التوافق

العليمي في برلين، 13 سبتمبر 2022 (بنس شوتر/فرانس برس)

نعز ـ **فخر العرب**

خرجت خلافات مجلس القيادة الرئاسي اليمني إلى العلن عقب إغلاق مكتب تابع للرئاسة جرى استحداثه من قبل رئيس المجلس الرئاسي اليمني رشاد العليمي، والتي اتهم عضو المجلس عبد الرحمن المحرمي بالوقوف خلف عملية الإغلاق، لكشف ذلك عن انقسام المجلس إلى طرفين، وفق الداعمين الخارجيين له. وقال القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي منصور صالح، في تصريح صحافي، إن ما حدث هو إغلاق مبنى استحدث من قبل مكتب رئيس المجلس الرئاسي اليمني «بصورة مخالفة لمبدأ التوافق الذي قام عليه مجلس القيادة»، مضيفاً أن هناك «توافقاً سابقاً بتشكيل لجنة لإعادة هيكلة مكاتب ودوائر مجلس القيادة، برئاسة عضو المجلس عبد الرحمن المحرمي، وعضوية مدير مكتب الرئاسة يحيى الشعيبي وآخرين، واللجنة استغلت غياب المحرمي وقامت بتعيينات لموظفين من توجه واحد». وأوضح أنه «أنشئ طاقم أسندت إليه مهام مكاتب ودوائر مكتب الرئاسة، بعد أن استأجرت وبشكل سري مبنى خاصاً بعيداً عن قصر المعاشيق»، لافتاً إلى أن «عضو مجلس القيادة المحرمي، فور علمه بهذه المخالفة، وجّه بإيقافها، وإغلاق المكتب».

لكن وكالة «سبأ» التابعة للحكومة المعترف بها دولياً نقلت عن مصدر مسؤول في المجلس الرئاسي اليمني نفيه وقوف المحرمي خلف الحادث، وأنهم مسلحين مجهولين بذلك. وعادت الوكالة لاحقاً لنشر تصريح لمصدر مسؤول في الرئاسة قال فيه إن «المجلس الرئاسي على اطلاع تام على واقعة إغلاق عمارة في مدينة خور مكسر مستأجرة لمكتب رئاسة الجمهورية في العاصمة المؤقتة عدن». وأوضح المصدر أنه «لا صحة لما جرى تداوله في وسائل الإعلام عن قيام مسلحين باقتحام المبنى، وأن مندوبين من مكتب المحرمي نزلوا إلى الموقع وجرى إبلاغ الموظفين بطريقة قانونية، وأن المندوبين طلبوا من الموظفين إغلاق المكتب، وأخذ إجازة حتى يجتمع مجلس القيادة وينظر في الموضوع».

وتصاعدت حدة الخلافات داخل المجلس الرئاسي اليمني عقب اتهام المجلس الانتقالي الجنوبي رشاد العليمي بإصدار قرارات خارج التوافق، آخرها إصداره قراراً بتعيين امرأة في منصب رئيس دائرة مدير مكتب رئاسة الجمهورية. الاتهامات رافقت العليمي باستحداث مكتب جديد تحت اسم «الوحدة الحسابية المصغرة للمنحة السعودية»، ويقع في خور مكسر بعدن، وكُلف بمهمة إدارة المنحة السعودية التي قدمتها الرياض العام الماضي بمبلغ 1,25 مليار دولار، وهو المكتب الذي جرى إغلاقه. وقالت مصادر في «الانتقالي»، لـ«العربي الجديد»، إن العليمي «خصص ربع مليار دولار من المنحة السعودية لصالح تسيير أعمال مجلس القيادة الرئاسي».

الخلافات المتصاعدة داخل المجلس الرئاسي جاءت بالتزامن مع تعطيل مؤسسة الرئاسة ممثلة بمكتب رئاسة الجمهورية، وتعطيل اللائحة المنظمة لعمل مجلس القيادة، في ظل انقسام مجلس القيادة إلى طرفين، أحدهما مدعوم من الإمارات، ويمثله أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي الثلاثة في مجلس الرئاسة عبدروس الزُبيدي، وعبد الرحمن المحرمي، وفرج البحسني، بالإضافة إلى العميد طارق صالح، فيما الطرف الآخر مدعوم من السعودية ويمثله رئيس المجلس رشاد العليمي، والشيخ سلطان العرادة، وعبدالله العليمي، وعثمان مجلي. تعطيل مؤسسة الرئاسة تسبّب بوجود العديد من الاختلالات التي ترافق عمل المجلس الرئاسي اليمني الذي يتنازع صلاحياته أعضاؤه الثمانية. ووصل الخلاف إلى حد إصدار أعضاء المجلس قرارات منفردة من اختصاص رئيس الجمهورية، منها إصدار قرارات بتعيين قادة الألوية العسكرية، كما هو حاصل مع القرارات التي يصدرها عبدروس الزبيدي.

وفي الساحل الغربي الذي يسيطر عليه عضو مجلس الرئاسة العميد طارق صالح، تُخالف البروتوكولات المتعارف عليها، حيث تُفتح مشاريع مدعومة من الإمارات، وتُرفع فيها الأعلام الإماراتية واليمنية مع صور قيادات دولة الإمارات وصور طارق صالح، وتغييب صورة رشاد العليمي، الذي تعبّر صورته عن رمزية الدولة اليمنية.

قناة الجمهورية التابعة لطارق صالح والتي تبث من المخا نشرت قبل أيام خبراً مفاده أن مجلس القيادة الرئاسي عقد اجتماعاً تحت إشراف طارق صالح، على الرغم من ترؤس العليمي الاجتماع. مصدر في الرئاسة اليمنية قال، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك تعطيلاً ممنهجاً لمؤسسة الرئاسة بدأ في عهد الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، واستمر في ظل مجلس القيادة الرئاسي، حيث سُرّح موظفو مكتب رئاسة الجمهورية، وأبقي على مجموعة أشخاص فقط يمارسون الأعمال بشكل غير مؤسسي، وهذا الأمر ساهم في تعطيل أهم مؤسسة في الدولة تُعد صانعة القرار الرئاسي عبر دوائرها المختلفة».

وأضاف المصدر أن «العليمي قام بإلغاء دوائر المكتب، واستحداث دوائر جديدة جرى تعيين أشخاص على رأسها من دون أن يمارسوا أي أعمال، ويكتفون بقبض مستحقات مالية كبيرة، وجرى تعيينهم بناء على مبدأ المحسوبية والعلاقات الشخصية مع صاحب القرار». ولفت إلى أن هذا الوضع ترافق مع تعيين مدير مكتب لرئيس المجلس الرئاسي اليمني وكذا تعيين مديري مكاتب لأعضاء المجلس، بالتوازي مع تعيين مدير لمكتب رئاسة الجمهورية، حيث جرى تنازع الصلاحيات، وأصبح كل عضو في المجلس الرئاسي يصدر قرارات خاصة صادرة عن مكتبه، بما فيها تعيين قادة ألوية عسكرية، وهو أمر مخالف للدستور والقانون، وساهم أيضاً في تنازع صلاحيات مجلس القيادة الذي جرى أيضاً تعطيل لائحة العمل الخاصة به والتي رافقت عملية تشكيله.

وتعليقاً على ذلك، قال الصحافي عمار علي أحمد، لـ«العربي الجديد»، إن المجلس الرئاسي اليمني يعمل حتى الآن من دون لائحة داخلية تنظّم عمله وصلاحيات رئيسه وأعضائه، بحسب ما نص عليه إعلان نقل السلطة من هادي إلى المجلس. ولفت إلى أنه «تم إعداد هذه اللائحة من قبل الفريق القانوني الذي نص عليه إعلان نقل السلطة، وقُدمت للمجلس أواخر مايو/ أيار 2022 لكنها رفضت بسبب الاعتراضات عليها، خصوصاً من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي». وتابع: «بدلاً من أن تُحتوى هذه الاعتراضات جرى تجاهل اللائحة، ومضى المجلس الرئاسي يعمل من دون أي شيء ينظّم العمل بين أعضائه ورئيسه، وهو ما راكم الخلافات داخل المجلس». واعتبر أن «تراكم هذه الخلافات وظهورها اليوم للعلن هي نتيجة متوقعة للاتفاق الأخير، الذي أسميه بالاتفاق المذل الذي أجبر عليه المجلس الرئاسي اليمني من قبل الرياض لوقف التصعيد ضد جماعة الحوثيين. فكما نعلم أن الشرعية منذ بداية الحرب هي غطاء يضم أحزاباً وقوى ومشاريع مختلفة ومتباينة، ولا يوحدها إلا العداء لجماعة الحوثي. ووجود معركة ضد الجماعة هو العامل الوحيد الذي يجمد هذه التناقضات داخل الشرعية ويؤجل صراع المشاريع داخلها». وتوقع علي أحمد «صوراً أخرى من هذا الخلاف خلال المرحلة المقبلة، إذا لم يتفق رئيس وأعضاء المجلس الرئاسي اليمني على وضع لائحة تنظم عملهم، وعلى وجود رؤية واضحة لعمل المجلس وللحكومة، تقوم على القاسم المشترك بين قوى الشرعية وهو مواجهة الانقلاب الحوثي، وتطبيع الأوضاع في المناطق المحررة، فمن دون ذلك، البديل هو الصراع داخل معسكر الشرعية».

مصدر في الرئاسة: هناك تعطيل ممنهج لمؤسسة الرئاسة

علي أحمد: المجلس الرئاسي يعمل من دون لائحة داخلية

تقرير

تعود الحدود العراقية - السورية مجدداً إلى دائرة الاهتمام الأمني والسياسي، على وقع إطلاق قوات سوريا الديمقراطية (قسد) سراح مئات السجناء أخيراً، وسط مخاوف من تسللهم إلى العراق، خصوصاً أنّ بينهم عناصر من تنظيم داعش

عنصر من «قسد» على الحدود العراقية السورية، 29 مارس 2022 (دليل سليمان/فرانس برس)

الحدود العراقية ـ السورية

قلق دائم في بغداد من محاولات تسلل

مجموعات متعددة

ينشر الجانب العراقي قوات حرس الحدود والجيش والحشد الشعبي على الشريط الحدودي. في المقابل، تنتشر جماعات مسلحة متعددة ومختلفة التوجهات على الجانب السوري، من الميليشيات الكردية المدعومة بالقوات الأميركية، الى قوات النظام السوري المدعومة بفصائل قريبة من إيران.

بغداد ـ **محمد عماد**

عادت الحدود العراقية السورية مجدداً إلى دائرة الاهتمام الأمني والسياسي في بغداد، منذ إطلاق سراح المئات من المحتجزين في سجون قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الواقعة على مقربة من الحدود العراقية - السورية في يوليو/تموز الماضي، التي أثارت مخاوف عراقية من أن يكون بينهم عناصر من تنظيم داعش، يحتمل تسللهم للعراق، وعزّزت تلك المخاوف أخيراً الاشتباكات بين العشائر العربية في ريف دير الزور مع عناصر «قسد»، في أتى تؤدي الاضطرابات إلى انعكاسات سلبية تسهم في اختراق الحدود من قبل بقايا تنظيم داعش، فيما أكدت السلطات العراقية تأمينها الكامل للحدود، وسد الثغرات لمنع تسلل أي من المسلحين. ويشترك العراق مع سورية في حدود تبلغ أكثر من 600 كيلومتر. وشهدت الحدود بين البلدين على مدى العقدين الماضيين عمليات تسلل لجماعات مسلحة أبرزها تنظيم القاعدة، بين 2004 و2011، ومن ثم تنظيم داعش، فضلاً عن عمليات تهريب واستيلاء جماعات مسلحة مختلفة على المناطق الحدودية مع العراق.

وأجرت قيادات عسكرية وأمنية عراقية، قبل نحو أسبوع، عدة زيارات للمنطقة الحدودية مع سورية، كان أبرزها نائب قائد العمليات العراقية المشتركة، الفريق قيس المحمداوي. وقالت قيادة العمليات المشتركة في بيان، مساء السبت 10 أغسطس/آب الحالي، إن وفداً رفيع المستوى ضم نائب قائد العمليات المشتركة، والقادة والمعاونين وهيئات أركان، تفقدت القطعات الأمنية في محافظة نينوى وغربها وصولاً إلى الحدود العراقية السورية. وأكد البيان «مناقشة خطط غلق الفجوات (على الحدود السورية)، والإمساك بالقواطع الأمنية وتأمين العمق والاحتياط والإسناد من قبل قطعات الجيش والحشد الشعبي لقواطع الحدود». وقال المتحدث باسم قيادة العمليات اللواء تحسين الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، إن «الوضع على الحدود السورية مؤمّن بشكل كامل، وأي محاولة تسلل، ستواجه فوراً بالقتل أو الاعتقال». وأوضح أن «العراق منذ فترة طويلة يعمل على تحصين حدوده بشكل جيد، خصوصاً مع سورية، من خلال نصب أبراج المراقبة والجدار الكونكريتي والفواصل الترابية بين البلدين، مع استخدام الطيران المسيّر لمراقبة الأجواء ورصد أي تحركات مشبوهة قرب الحدود، والتعامل معها بقوة وحزم من قبل القوات العراقية الماسكة للشريط الحدودي». وأضاف الخفاجي أن «زيارة الوفد العسكري والأمني الرفيع إلى الحدود السورية جاء للتأكيد على سلامة أمن الحدود وسد الثغرات. وشدد الوفد على ضرورة اليقظة والحذر، والجاهزية الكاملة لأي طارئ، والوضع العراقي مستقر على المستوى الداخلي، والضربات مستمرة ومتواصلة ضد ما تبقى من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، ولا مخاوف من زعزعة الأمن والاستقرار من قبل تلك الخلايا».

في السياق ذاته، تحدث عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي ياسر وتوت، لـ«العربي الجديد»، عن «تأمين كامل» للحدود مع سورية في الوقت الحالي، لكنه استدرك أن «هذا لا يعني عدم الاهتمام بالملف في ظل وجود توتر أمني داخل العمق السوري، وهذا التوتر قد تكون له تبعات على المستوى الداخلي العراقي، ولهذا يجب أن تكون هناك جهوزية لأي طارئ». واعتبر وتوت أن الحدود العراقية السورية «ما زالت تشكل تهديداً للعراق في ظل عدم السيطرة على تلك الحدود بشكل كامل من قبل الحكومة السورية، ولهذا فإن العراق دائماً ما يكون مهتماً بهذا الملف ويكون هو محل اهتمام كل الأطراف السياسية والأمنية، فالكل يدرك خطورة هذا الملف، والكل يخشى إعادة ملف الإرهاب مجدداً عبر تسلل إرهابيين وقادة من داعش إلى العمق العراقي». واعتبر وتوت أن «لجنة الأمن والدفاع البرلمانية تتابع بشكل شبه يومي الأوضاع الأمنية والعسكرية على الحدود العراقية السورية، وهناك رسائل طمأنة من قبل القيادات العسكرية المسؤولة عن هذا الملف، ولهذا فالحدود مؤمّنة وبلا ثغرات، وهناك اهتمام بها حالياً بسبب الظروف الأمنية داخل سورية، بعد إطلاق سراح إرهابيين خطرين من قبل قسد».

لكن العقيد السابق في الجيش العراقي رياض العبيدي رأى، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن العراق «يشكو من عدم جدية النظام السوري في تنفيذ التعهدات السابقة بشأن الملف الحدودي». ولفت إلى أن «الشريط الحدودي السوري مع العراق يتقاسمه حالياً عدة قوات أو أطراف، وهم قوات النظام، وقوات قسد، وجزء تسيطر عليه فصائل مسلحة حليفة لإيران، ولا وجود للنظام بشكل حقيقي. وكل هذه المناطق تكون هشة في أي توتر، وكذلك خلال فترات أحوال الطقس السيئة التي تنخفض فيها الرؤية بسبب الضباب أو العواصف. كما أن الرشوة تنخر جيش النظام وقسد، وتم اعتقال متسللين قبل فترة، تبيّن أنهم دفعوا رشوة لتجاوز خطوط الجانب السوري التي تنتشر عليها القوات».

في المقابل، اعتبر المحلل الأمني أحمد الشريفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «رغم إعلان الحكومة العراقية ضبط الحدود مع الجانب السوري، إلا أن ملف الحدود ما زال يشكل توتراً وقلقاً أمنياً للعراق، ولهذا فإنه يزيد من إجراءاته الأمنية والعسكرية عند تلك الحدود، خشية من تحركات لتنظيم داعش». وكشف الشريفي أن «إمساك الحدود العراقية السورية بشكل كامل ما زال يحتاج لمزيد من الوقت والجهد، كذلك يحتاج إلى قوات إضافية من حرس الحدود والحشد الشعبي وغيرها، فمسافة تلك الحدود واسعة جداً، وهي تحتاج إلى مراقبة مستمرة لمدة 24 ساعة، لمنع أي محاولة لعبور الحدود من قبل عناصر تنظيم داعش، الذين يسعون إلى فتح أي ثغرات للعبور». وأضاف الشريفي أن «عودة ملف الحدود العراقية السورية إلى الواجهة مجدداً، والاهتمام الأمني والسياسي بهذا الملف حالياً، يؤكدان أن خطورة عدم ضبط الحدود بنسبة 100% ما زالت موجودة، والمخاوف من أي طارئ حقيقة، ولهذا نرى الاهتمام ونرى الإجراءات الأمنية والعسكرية المختلفة عن السابق عند تلك الحدود».

وكان العراق أطلق في عام 2020 بدعم غربي مشروعاً لتأمين الحدود مع سورية المحاذية لمحافظتي الأنبار ونينوى. وسيمتد الجدار الخرساني الذي تقوم السلطات العراقية ببنائه على طول 160 كيلومتراً وبارتفاع 3 أمتار، من منطقة فشخابور شمال غربي العراق، مروراً بمنطقة ربيعة وسنجار.

تحسين الخفاجي: الوضع على الحدود مؤمّن بشكل كامل

رياض العبيدي: النظام السوري لا ينفذ تعهداته بشأن الحدود

الحدث

اطلاق الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، أمس الأحد، جملة تصريحات تؤكد استعداد بلاده لكل السيناريوهات للانخراط أكثر إلى جانب روسيا في الحرب الدائرة خلف الحدود

التوغل الأوكراني في كورسك

بيلاروسيا تلوح بالنووي الروسي والانخراط أكثر في الحرب

حذّر الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، الحليف لروسيا، أمس الأحد، من أن موسكو قد تضطر لاستخدام السلاح النووي في وجه أوكرانيا، إذا ما استمر «الاستفزاز» الأوكراني، وذلك في وقت يتسع فيه الهجوم الأوكراني على منطقة كورسك في غرب روسيا، والذي بدأ في 6 أغسطس/آب الحالي، فيما توسع أيضاً القوات الروسية من نطاق سيطرتها في شرق أوكرانيا. ونقلت وكالة أنباء بيلتا البيلاروسية الرسمية، أمس، عن لوكاشينكو قوله إن أوكرانيا نشرت أكثر من 120 ألف جندي على حدودها مع بلاده، مضيفاً أن الجيش البيلاروسي نشر قرابة ثلث قواته المسلحة بطول الحدود بأكملها. ولم يفصح لوكاشينكو عن عدد محدّد لقوات بلاده على الحدود، لكن بيانات من تقرير 2022 عن التوازن العسكري الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تظهر أن جيش بيلاروسيا يضم 48 ألف جندي تقريباً، ونحو 12 ألفاً من قوات حرس الحدود. ونقلت «بيلتا» عن لوكاشينكو قوله، في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الروسي، إنه «بما شهدناه من سياستهم العدوانية، أرسلنا قواتنا وركزناها في نقاط بعينها، تحسبا لحرب، من أجل الدفاع. جيشنا على طول الحدود بأكمله»، علماً أن كييف كانت قد أعلنت أول من أمس أنها لم ترَ مؤشرات على تعبئة قوات بيلاروسيا على الحدود. كما حذّر لوكاشينكو من أن حدود بلاده مع أوكرانيا ملغمة «أكثر من أي وقت مضى»، وأن القوات الأوكرانية ستتكبد «خسائر فادحة» إذا حاولت عبورها.

وبالنسبة لتوقعاته المتعلقة بسياسة موسكو، رأى الرئيس البيلاروسي أنها ستستمر في غضون ذلك. واصلت أوكرانيا، أمس، بثّ الإعلانات التي تؤكد تحقيقها إنجازات ميدانية في كورسك، حيث أعلنت قيادة قواتها الجوية، أمس، عن تدمير جسر رئيسي في المقاطعة الروسية وقصف جسر ثان قريب منها، وذلك بعد أقل من أسبوعين من توغلها عبر الحدود، ما أدى إلى تعطيل طرق الإمداد الروسية، وربما يكون في ذلك إشارة إلى أن قواتها تخطط للتحصن.

وأكد الرئيس البيلاروسي أن صواريخ «إسكندر» البيلاروسية قادرة على حمل رؤوس نووية.

وجاءت تصريحات لوكاشينكو، الحليف القوي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في وقت تنفذ فيه كييف توغلاً في كورسك الروسية. وقال وزير الدفاع البيلاروسي فيكتور خرينين، يوم الجمعة الماضي، إن احتمال حدوث استفزاز بالأسلحة من أوكرانيا وارد بقوة، وإن الموقف عند الحدود المشتركة بين البلدين «لا يزال متوتراً».

في غضون ذلك، واصلت أوكرانيا، أمس، بثّ الإعلانات التي تؤكد تحقيقها إنجازات ميدانية في كورسك، حيث أعلنت قيادة قواتها الجوية، أمس، عن تدمير جسر رئيسي في المقاطعة الروسية وقصف جسر ثان قريب منها، وذلك بعد أقل من أسبوعين من توغلها عبر الحدود، ما أدى إلى تعطيل طرق الإمداد الروسية، وربما يكون في ذلك إشارة إلى أن قواتها تخطط للتحصن.

ومن شأن تدمير الجسر الأول، الذي يمتد فوق نهر سيم بالقرب من بلدة غلوشكوفو، أن يعطل تسليم الإمدادات للقوات الروسية التي تصد توغل أوكرانيا، على الرغم من أن موسكو لا تزال قادرة على استخدام الجسور العائمة والجسور الأصغر في المنطقة. وكان قائد القوات الجوية الأوكرانية ميكولا أوليششوك، قد نشر يوم الجمعة الماضي مقطعاً مصوراً لغارة جوية أوكرانية قسّمت الجسر إلى نصفين. وبعد أقل من يومين، أمس، ضربت القوات الأوكرانية جسراً ثانياً في روسيا، وفقاً لأوليششوك والحاكم الإقليمي الروسي اليكسي سميرنوف. وذكرت قنوات روسية على تليغرام أن جسراً ثانياً فوق نهر سيم، في قرية زفانوي، تعرض للقصف. ووفقاً لموقع ماش الإخباري الروسي، تركت الهجمات المنطقة بجسر واحد سليم فقط. وتقع غلوشكوفو على بعد نحو 12 كيلومترا شمال الحدود الأوكرانية، ونحو 16 كيلومترا شمال غرب منطقة المعركة الرئيسية في كورسك. أما زفانوي، فتقع على بعد ثمانية كيلومترات أخرى إلى الشمال الشرقي. وكان القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية الجنرال أوليكساندر سيرسكي زعم، الأسبوع الماضي، أن قواته تقدمت عبر ألف كيلومتر مربع من كورسك. وقد تعني الضربات على الجسور، التي تهدف على ما يبدو إلى إحباط هجوم مضاد روسي في كورسك، أن كييف تنوي البحث عن موطئ قدم في المنطقة، أو على الأقل إرسال إشارة إلى موسكو بأنها تخطط للقيام بذلك، بحسب وكالة أسوشييتد برس.

ونقلت الوكالة عن محلّلين أنه على الرغم من أن أوكرانيا قد تحاول تعزيز مكاسبها داخل روسيا، إلا أنها ستكون مناورة محفوفة بالمخاطر نظراً لموارد كييف المحدودة، لأن خطوط الإمداد الممتدة في عمق كورسك ستكون عرضة للضربات الروسية.

من جهتها، أعلنت روسيا، أمس، السيطرة على قرية سفيردونيفكا، التي تبعد حوالي 15 كيلومتراً من مدينة بوكروفسك، في شرق أوكرانيا. وقالت وزارة الدفاع الروسية إن قواتها تمكنت من السيطرة على سفيردونوفكا في منطقة دونيتسك. وتقع مدينة بوكروفسك عند طريق مهمة تؤدي إلى تشاسيف يار وكوستيانتينيفكا. كما أعلنت الإدارة العسكرية في كييف أن روسيا شنت، أمس، ثالث هجوم بصواريخ باليستية على العاصمة الأوكرانية في أغسطس الحالي، وأن جميع الصواريخ دُمّرت عند اقترابها. وأوضح رئيس الإدارة سيرغي بويكو أن الهجمات الثلاث هي «بالفارق الزمني نفسه، وهو بواقع 6 أيام بين هجوم وآخر»، مضيفاً أنه بحسب المعلومات المبدئية، فإنه من المرجح أن الروس استخدموا مجدداً، وللمرة الثالثة على التوالي، صواريخ باليستية كورية شمالية» وفق قوله.

إلى ذلك، ذكرت روسيا، أمس، صحة تقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست الأميركية أول من أمس السبت، وتحدث عن أن الهجوم الأوكراني على مقاطعة كورسك الروسية عطّل مفاوضات غير مباشرة بين روسيا وأوكرانيا، كانت تنوي العاصمة القطرية الدوحة استضافتها خلال الشهر الحالي، وذلك في محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق نار جزئي بين روسيا وأوكرانيا، يشمل منع استهداف البنية التحتية للطاقة والكهرباء في كلّ من البلدين. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إنه لم تكن هناك أي محادثات مع كييف حول منشآت البنية التحتية المدنية، وأضافت: «لن يكون هناك أي حديث مع الأشخاص الذين أطلقوا هجمات على بنيتنا التحتية».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، قنا)

إجلاء مواطنين روس في كورسك، أول من أمس (فلاديمير الكسندروف/الأناضول)

شرق غرب

الرئيس الصومالي ينتقد إثيوبيا

اتهم الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود (الصورة)، أول من أمس السبت، إثيوبيا، بأنها «ترفض الاعتراف بالصومال دولة ذات سيادة»، في وقت تشهد العلاقات بين الجارتين توتراً منذ أن وقّعت أديس أبابا مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، وسط رغبتها بالوصول إلى المياه الدولية. وقال الرئيس الصومالي في خطاب إلى الأمة إن «إثيوبيا انتهكت القانون الدولي ولا تزال ترفض اليوم الامتثال للقوانين الدولية كي يصبح ممكناً إجراء مفاوضات معها».

(فرانس برس)

تعهد مشترك من سيول وطوكيو وواشنطن

تعهد زعماء كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة، يون سوك يول وفوميو كيشيدا وجو بايدن، أمس الأحد، بالتعامل مع التحديات الإقليمية على نحو مشترك، وذلك في بيان أصدروه بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاجتماعهم في كامب ديفيد، العام الماضي. وذكر بيان صادر عن مكتب يون سوك يول أن المبادئ الخاصة بالتعاون الثلاثي التي أقرتها قمّة العام الماضي لا تزال تعمل كخريطة طريق للتعاون بين الدول الثلاث.

(رويترز)

زعيم فيتنام يزور الصين

بدأ الرئيس الفيتنامي تو لام، أمس الأحد، زيارة للصين تستمر ثلاثة أيام، في أول رحلة خارجية له منذ توليه أعلى منصب في بلاده قبل نحو أسبوعين، وهو الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي. ووصل لام إلى غوانغتشو، وهي مركز صناعي وتصديري قرب هونغ كونغ، كما من المقرّر أن يلتقي الرئيس الصيني شي جين بينغ ومسؤولين صينيين كباراً آخرين خلال رحلته.

(أسوشييتد برس)

اجتماع دوري صيني روسي

تبدأ اليوم الاثنين، الدورة الـ28 للجنة الاجتماعات الدورية التي تنعقد بين رئيسي حكومتي الصين وروسيا، وذلك في العاصمة الروسية موسكو. وتستمر الدورة لمدة يومين، ويسيرأسها عن الصين، نائب رئيس مجلس الدولة الصيني، هي لي فنغ، وعن الجانب الروسي، نائب رئيس الحكومة دينمتري شيرنيشنكو بحسبما ذكرته أمس الأحد وكالة شينخوا الصينية للأنباء.

(رويترز)

ابنة تاكسين شيناواترا رئيسة لحكومة تايلاند

عيّن ملك تايلاند ماها فاجيرالونغكورن، أمس الأحد، رسمياً، ابنة الملياردير ورئيس الحكومة السابق تاكسين شيناواترا، بايتونغتارن شيناواترا (الصورة)، رئيسة للوزراء، بعد يومين من تصويت البرلمان لصلحتها ما يجعلها أصغر شخصية تتولى السلطة التنفيذية في البلاد، عن 37 عاماً. ويأتي تعيين بايتونغتارن بعدما أقالت المحكمة الدستورية، الأربعاء الماضي، سلفها سريتا تافيسين لانتهاكه القواعد بتعيينه وزيراً سبقت إدانته جنائياً بحق شيناواترا، أمس، بعد تعيينها، بـ«العمل مع مجلس النواب بصدر رحب وانفتاح على كل الأفكار للمساعدة في تنمية البلاد».

(فرانس برس)

رصد

عراقجي يحدد سياسة إيران تجاه أميركا

حدد المرشح لمنصب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي السياسة الخارجية التي ستتبعها إيران، خصوصاً مع أميركا وروسيا والصين

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أكد كبير المفاوضين الإيرانيين السابقين عباس عراقجي، المرشح لمنصب وزير الخارجية في التشكيلة الحكومية الجديدة التي اقترحها الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان الأسبوع الماضي على البرلمان لنيل الثقة، أن السياسة الخارجية للحكومة الجديدة ستعتمد «دبلوماسية المقاومة النشطة من مدرسة المقاومة»، التي قال إن قائد «فيلق القدس» السابق الجنرال قاسم سليماني «أسسها وبنى عليها تشكيل محور المقاومة، ومضدداً على أن «سياستنا هي إدارة الصراع مع أميركا وليس إنهاءه». وقال عراقجي، خلال جلسة نقاش للبرلمان الإيراني بشأن أهليته لمنصب وزير الخارجية، أمس الأحد، إن الدبلوماسية «ستكون مركز اهتمام السياسة الخارجية للحكومة الـ14»، مؤكداً أن هذه السياسة «يجب أن تكون شاملة ونشيطة ومؤثرة أمام الأمواج والحوادث الإقليمية والعالمية»، مشيراً إلى أنه «سيواصل سياسة حسن الجوار بقوة إذا ما حصل على ثقة البرلمانيين وزيراً للخارجية. وأوضح أن أولوية العلاقات الخارجية في الحكومة الجديدة هي الصين وروسيا وبقية الدول التي «كانت معنا في أيام الصعوبات والعقوبات» والقوى الصاعدة في أفريقيا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية، رابطاً منح الأولوية للعلاقات مع أوروبا بتغيير سلوكها وسياساتها تجاه إيران. وشدد عراقجي على أن «سياستنا هي إدارة الصراع مع أميركا وليس إنهاءه»، مؤكداً أن التفاوض لأجل رفع العقوبات «في أي شكل وإطار هو سياسة إيران»، مشيداً بوزير الخارجية الإيراني الراحل حسين أمير عبداللهيان الذي كان أقرب وزير خارجية إيراني إلى الميدان في سياستها الخارجية طيلة العقود الأربعة الماضية. وفي السياق، أكد عراقجي أنه سيواصل نهج عبداللهيان في الخارجية وفق التعبيرات التي استخدمها المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي بشأن عبداللهيان بعد وفاته في حادث تحطم مروحيته برفقة الرئيس إبراهيم رئيسي، حيث وصفه بأنه كان «الوزير المكافح والمفاوض القوي والذي والملتزم بالمبادئ والثوابت».

وفيما وجّه الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، خلال الشهور الماضية، انتقادات لاذعة لقانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» البرلماني، مع اتهامهما إياه والقائمين عليه بإفشال المفاوضات الرامية لإحياء الاتفاق النووي في عهدهما، طمأن عراقجي البرلمان على أن «القوانين والمقررات البرلمانية في مجال العلاقات الخارجية» تشكل أحد أركان السياسة الخارجية في الحكومة الجديدة. وكان مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) أقر هذا القانون، الذي يحظى بدعم كامل من خامنئي، في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 2020، لاتخاذ خطوات نووية مهمة لإجبار الطرف الآخر على رفع العقوبات، منها رفع مستوى التخصيب وإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة الدولية على البرنامج النووي الإيراني بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015، الذي انسحبت منه واشنطن في 8 مايو/أيار 2018.

وخلال جلسة النقاش بشأن أهلية المرشح للخارجية الإيرانية، ألقى برلمانيون موافقون على تولي عراقجي المنصب والمعارضون لذلك، كلمات منفصلة. واللافت أن الموافقين والمعارضين كانوا من التيار المحافظ، لكن المعارضين يُحسبون على التيار المحافظ المتشدد، ومنهم النائب أمير حسين ثابتي المقرب من المرشح الرئاسي الخاسر سعيد جليلي، وفيما تحدث المعارضون لعراقجي، سواء في البرلمان أو خارجه، عن أنه يمثّل امتداداً لسياسات ظريف وعن دوره في إبرام الاتفاق النووي، نفى الموافقون المحافظون هذا الأمر، مؤكدين أن توجهات عراقجي تنسق مع السياسات العليا للبلاد في السياسة الخارجية والتي يحددها المرشد الإيراني الأعلى. يشار إلى أن عراقجي كان من مهندسي الاتفاق النووي المبرم عام 2015، وقاد أيضاً سبت جولات تفاوض غير مباشرة مع الإدارة الأميركية الحالية لإحياء الاتفاق الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عام 2018 وأعاد فرض العقوبات على إيران بشكل غير مسبوق. وكان عراقجي النائب السياسي لظريف، ومقرباً منه، لكنه عكس ظريف لم يتعرض لغضب شديد من المحافظين. وعُيّن عراقجي (62 عاماً) في 2021 أميناً للمجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية بناءً على توصية خامنئي. ويتوقع ترشيح عراقجي مع تركيز بزشكيان خلال حملته الانتخابية على السياسة الخارجية والملفات الساخنة المتصلة بها، مثل العقوبات والاتفاق النووي، محاولاً دغدغة مشاعر الناخبين، والقول إن أزمات إيران ومشكلاتها الاقتصادية لن تحل إلا عبر تبني سياسة خارجية منفتحة و«التعامل البنّاء» مع العالم والمنطقة.

عراقجي: أولوية العلاقات الخارجية لإيران هي الصين وروسيا

عراقجي في البرلمان أمس الأول (عطا كنعاني/فرانس برس)

متابعة

فنزويلا: المعارضة ومادورو يستعرضان قوتهما الشعبية

تمسكت المعارضة في فنزويلا بفوز مرشحها إدموندو غونزاليس أوروتيا بالانتخابات، وسط تظاهرات لأنصارها وأخرى لأنصار نيكولاس مادورو

ارتفع منسوب التوتر في فنزويلا، مع نزول المعارضين إلى الشارع في العاصمة كراكاس، أول من أمس السبت، تأييداً لمزاعم المعارضة بفوز مرشحها إدموندو غونزاليس أوروتيا في الانتخابات الرئاسية التي جرت الشهر الماضي، في الوقت الذي كان أنصار الرئيس نيكولاس مادورو ينزلون إلى الشارع أيضاً دعماً له.

واستجاب فنزويليون في العاصمة كراكاس ومناطق أخرى في البلاد، فضلاً عن مناطق أخرى حول العالم، بعضهم حمل أعلاماً ولافتات كتبت عليها عبارات وطنية، لدعوة المعارضة في بلادهم ونزلوا إلى الشوارع تأييداً لمزاعم المعارضة بالفوز على مادورو في الانتخابات الرئاسية، التي أجريت الشهر الماضي. ونُظمت تظاهرات في طوكيو وسيدني ومكسيكو سيتي وعدة مدن أخرى، وكانت بمثابة جهد من جانب ائتلاف المعارضة الرئيسي للتأكيد على فوزهم في الانتخابات. كما دعت المعارضة حكومات العالم إلى دعم غونزاليس أوروتيا، والتعبير عن دعمهم للفنزويليين الذين يخشون التحدث ضد مادورو وحلفائه في البلاد بسبب «حملة القمع الوحشية». وبينما لوح الآف الفنزويليين بأعلام بلادهم، شقت زعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو طريقها عبر شوارع كراكاس على متن شاحنة وهي تهتف «الحرية».

وقالت: «فليعترف العالم، وكل شخص في فنزويلا بأن الرئيس المنتخب هو إدموندو غونزاليس». وأضافت ماتشادو أمام الآف المتظاهرين، الذين لوح الكثير منهم بالعلم الوطني ونسخ من سجلات الانتخابات من مراكز الاقتراع الخاصة بهم دليلاً على فوز المعارضة: «لن نتخلى عن (النزول إلى) الشوارع... بذكاء وحكمة وثبات وجرأة سلمياً، لأن العنف ينأسبهم... الاحتجاج السلمي حق لنا». وتابعت: «صوت الشعب يجب أن يُحترم. يدرك العالم كله وفنزويلا بأسرها أن الرئيس المنتخب هو إدموندو غونزاليس أوروتيا» الذي لم يظهر علناً منذ 30 يوليو/تموز الماضي. وكتب غونزاليس أوروتيا، الذي لم يشارك في تظاهرة كراكاس، على حسابه على موقع إكس: «لن يتمكنوا من التستر على حقيقة 28 يوليو (الماضي): لقد حققنا فوزاً ساحقاً في الانتخابات».

وقالت المتظاهرة ادريانا كالزادييلا، وهي معلمة تبلغ من العمر 55 عاماً، لوكالة فرانس برس في كراكاس: «هذه حكومة إجرامية تريد التمسك بالسلطة. أشم رائحة الحرية، ليس لدي ما أخشاه». واعترفت إليانا الفاريان (42 سنة) بأنها «شعرت بالخوف». وقالت للوكالة: «لا يتوقف مراكز الاقتراع الخاصة في مدن عدة وفق مشاهد بثّها التلفزيون الرسمي. واتهم مادورو خصمه غونزاليس أوروتيا بأنه يسعى إلى «الفرار» من فنزويلا. وهتف مادورو، في تجمع حاشد لدعمه خارج القصر الرئاسي في كراكاس: «أين يختبئ إدموندو غونزاليس أوروتيا؟ هل فاز؟ بمَ فاز؟ ربما بسحب يانصيب» مضيفاً: «إنه في كهف. وهو يخطط للهروب من فنزويلا. سيأخذ إدموندو غونزاليس أوروتيا المال ويذهب إلى ميامي». وتجاهل مادورو مجدداً الانتقادات الخارجية، قائلاً: «نحن لا نقبل لا الفرض ولا التدخل ولا أن يضع أي شخص يديه القذرتين في بلدنا الحبيب». وأضاف ساخراً: «نحن نعدّ وفد مراقبي الانتخابات لاقتراع 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل في الولايات المتحدة، لجنة من الخبراء الفنزويليين سنذهب إلى هناك لفحص المكتب تلو الآخر».

وكان المجلس الوطني الانتخابي صادق على فوز مادورو مطلع أغسطس/آب الحالي بنسبة 52% من الأصوات من دون تقديم عدد الأصوات الدقيق أو محاضر مراكز الاقتراع، مشيراً إلى أنه تعرض لقرصنة معلوماتية. ووفقاً للمعارضة، التي نشرت المحاضر الانتخابية التي حصلت عليها بفضل مدققيها، فإن غونزاليس أوروتيا فاز في الانتخابات بنسبة 67% من الأصوات، وهي نتيجة رفضها مادورو. وشكك قسم كبير من المجتمع الدولي بالنتائج الرسمية بعدما نشرتها اللجنة الوطنية للانتخابات. وأعلنت النيابة العامة الفنزويلية، أخيراً، أنها فتحت تحقيقاً جنائياً بحق غونزاليس أوروتيا وماتشادو، بتهم عدة بينها «اغتصاب سلطة ونشر معلومات كاذبة والتحريض على عصيان القوانين والتحريض على التمرد والتآمر الإجرامي».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

مادورو: غونزاليس أوروتيا سيأخذ المال ويذهب إلى ميامي

تستعد نائبة الرئيس الأميركي جو بايدن، كامالا هاريس، للحصول على تسميتها مرشحةً رسمية للحزب الديمقراطي، لانتخابات الرئاسة المقرّرة في نوفمبر، وذلك في مؤتمر الحزب العام الذي يبدأ اليوم الاثنين ويستمر 4 أيام، وتواجه فيه هاريس مهمة صعبة تتمثل في الإشادة بـ«إنجازات» بايدن، والنأي بنفسها عن سلبيات ولايته

ترشيح تاريخي للرئاسة بمواجهة ترامب

مؤتمر الديمقراطيين يحتفل بهاريس

واشنطن ـ **العربي الجديد**

هاريس في كارولينا الشمالية، 16 اغسطس الحالي (غرانت بولدوين/Getty)

ينعقد مؤتمر الحزب الديمقراطي الأميركي، الذي يبدأ فعالياته اليوم الاثنين في مدينة شيكاغو بولاية إيلينوي (وسط غرب)، لتسمية مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة الأميركية هذا العام، بأجندة وبرنامج لم يكونا قبل حوالي شهرين، في بال أي من المنظمين، حين كان الرئيس جو بايدن، لا يزال مرشحاً لولاية ثانية، ويتحضر لاعتلاء منصة المؤتمر، لاستعادة «إنجازات» عهده، وقبول تسمية الحزب رسمياً بصفتها مرشحه للرئاسة مرة ثانية.

عوضاً عن ذلك، يفتتح المؤتمر اليوم، بمرشحة جاهزة لقبول التسمية، وهي نائبة بايدن، كامالا هاريس، التي تدخل التاريخ بصفتها أول امرأة ملونة (من أصول آسيوية ـ أفريقية)، تحصل على تسمية أيّ من الحزبين الرئيسيين في البلاد، الديمقراطي والجمهوري، رسمياً، بصفتها مرشحته للرئاسة.

وفي ذلك أقلّه، احتفالية للحزب، الذي يتحضر لتحويل مؤتمره إلى مناسبة كان يفترض أن تكون رتيبة، قد تنجح في تعويم هاريس، وقلب الطاولة على الحزب الجمهوري ومرشحه الرئيس السابق دونالد ترامب.

وبخلاف التظاهرات التي يستعد لها المتضامنون مع غزة، في شيكاغو، وفي محيط مقر المؤتمر الذي عزّز بإجراءات أمنية صارمة، خصوصاً بعد محاولة الاغتيال التي تعرّض لها ترامب الشهر الماضي في ولاية بنسلفانيا (شمال شرق)، فإن كل الأمور حتى الآن تسير على ما يرام في ما يخص الحزب الأزرق، والذي يقيم مؤتمره العام، بمرشحة أصغر سناً من بايدن وترامب، وتمكنت منذ إعلان ترشحها للرئاسة في 22 يوليو/تموز الماضي، من حصد أصداء ممتازة، داخل القاعدة الحزبية وحول العالم، وذلك في فترة قصيرة أثبتت فيها نفسها مرشحةً جدّيةً للرئاسة، بعدما ظلّت طوال ثلاث سنوات ونصف السنة من عهد بايدن، نائبة رئيس «متواضعة» في استطلاعات الرأي.

ويأتي هذا التحول المفاجئ في شعبية هاريس، التي تصعد في الاستطلاعات الرئاسية على المستوى الوطني، بمواجهة ترامب، ليظلّل المؤتمر الديمقراطي العام، ويمنحه الأمل في البقاء في البيت الأبيض، لسنوات أربع مقبلة، وحماية أجندة بايدن، غير المكتملة. كما يمنح الحزب، فرصة لالتقاط الأنفاس، بعد أشهر عصيبة، كان فيها بايدن قد استنفد كل طاقاته لإقناع الأميركيين بقدرته على البقاء رئيساً، في ظلّ تراجع مقدراته الصحية وتشكيك نصف الأميركيين على الأقل بقدراته الذهنية. ويحضر بايدن، المؤتمر، ومعه حفنة من الرؤساء الأميركيين السابقين، وهو لا يزال يشعر بصدمة تخليهم عنه ربما، حين لمّح بعضهم ومعهم شخصيات ديمقراطية قيادية في مجلس النواب الأميركي، إلى ضرورة ضخّ دم جديد في موقع الرئاسة، وترشيح اسم بإمكانه إلحاق الهزيمة بترامب.

وتستعد هاريس، اليوم، للمؤتمر الذي ستُجسّد فيه هذا «الدم الجديد» في الحزب الراغب في البقاء في البيت الأبيض، واستعادة مجلس النواب من قبضة الجمهوريين، والحفاظ على أكثريته وتعزيزها في مجلس الشيوخ.

ومن هذا المنطلق، سيكون المؤتمر «تاريخياً»، في حين لم تخرج بعد الكثير من بنود برنامجه السياسي إلى العلن، علماً أن موضوعين شائكين، يخيّمان على حملة هاريس الرئاسية، وهما الاقتصاد والهجرة غير النظامية، واللذان يتفوق فيهما ترامب عليها، لجهة إقناع الناخبين بسياساته. وسيكون على الحزب أيضاً، أن يسوّق لمرشحة سيّدة وملونة، وهي المرة الأولى في تاريخ الحزب، علماً أن أي سيّدة لم تعتل بعد منصب رئيسة أميركا، رغم أن نسبة كبيرة من الأميركيين، يرون أن بإمكان النساء إدارة البيت الأبيض، وتحمل ضغوط الرئاسة، وفق استطلاع رأي أجراه معهد بيو في سبتمبر/أيلول 2023، بل إن 27% من الأميركيين رأوا في الاستطلاع ذاته، أن النساء قد يبلين بلاء أفضل من الرجال، في منصب الرئاسة الأميركية.

> حصلت هاريس على 49% مقابل 45% لترامب في استطلاع جديد

وإذا كان الأميركيون لا يميّزون في موقع الرئاسة، على أساس جندري، إلا أن الجمهوريين وترامب تحديداً، يصوبون على هاريس، كونها مرشحة «سوداء»، إذ إن والدها جامايكي ـ أفريقي، فيما والدتها من الهند. هذا التصويب، قد يكون حافزاً إلى التفاف الأقليات حول هاريس، وهو ما سيسعى مؤتمر الحزب العام إلى تظهيره، فضلاً عن تظهير معارضته الشديدة لمعاداة السامية، وهو الاتهام الآخر الذي يوجهه ترامب إلى الحزب ومرشحته، التي دعت إسرائيل إلى إنهاء معاناة الفلسطينيين في غزة، وتقليل عدد الضحايا هناك من المدنيين.

وسيخدم هاريس في هذا الإطار، زوجها دوغلاس إيمهوف، الأميركي اليهودي، والذي مثّل الولايات المتحدة أخيراً في اختتام الألعاب الأولمبية في باريس، حيث استغل رحلته للقيام بعدد من الفعاليات للتحذير من معاداة السامية ومخاطرها في العاصمة الفرنسية. كما تأمل هاريس بالفوز بثقة الأميركيين من الطبقة الوسطى، والبيضاء، بعدما رشّحت حاكم ولاية مينيسوتا، والمدرس السابق، تيم وولز، لمنصب نائب الرئيس.

وستتسلم هاريس، في المؤتمر، الشعلة من بايدن، كما ستحظى بإشادة من الرئيس الأسبق باراك أوباما، ومن آل كلينتون، بيل وهيلاري، اللذين سيحضران المؤتمر، وذلك بحضور عدد من المشاهير أيضاً. وسيلقي بايدن كلمته في اليوم الأول من المؤتمر، اليوم الاثنين، على أن تلقي هاريس خطاب قبولها الترشيح، في اليوم الأخير، الخميس المقبل.

ويأمل الديمقراطيون من وراء المؤتمر، بحسب صحيفة واشنطن بوست، كسب أصوات ملايين الأميركيين المترددين، وذلك عبر البناء على «اللحظة»، مع ترشيح هاريس واستبعاد بايدن، و«دوزنة» هجماتهم على ترامب، بطريقة تدعم هاريس وولز في عيون المترددين. كما يرغبون في إقناع الأميركيين، بأهمية التوحد، خلف مرشحة الحزب، في وجه ترامب، وإمكانية عودته إلى البيت الأبيض، حيث من المفترض أن يستعيدوا ما يرون فيه مخاطر لولاية رئاسية ثانية للرئيس الجمهوري السابق، مع إعادة التذكير باقتحام أنصار الأخير مقر الكونغرس في يناير/كانون الثاني 2021، فضلاً عن أجندة ترامب المتطرفة في ما يتعلق بالهجرة والمناخ وحقوق المرأة والمثليين. وقال مايكل تايلر، مدير حملة هاريس، للصحيفة، إن مساعديها يخططون لاستغلال المؤتمر، لتقديم هاريس إلى الجمهور الواسع، وتظهير الفارق بينها وبين ترامب. وأقرّ تايلر بأن المهمة ليست سهلة، وقال حول ذلك: «ننظر إلى استطلاعات الرأي ويبدو بوضوح، أن الأمور حتى الآن تسير سيراً جيّداً. ولكن هناك دائماً هامش الخطأ، ونحن نعلم أن الأمر يتعلق ببضع عشرات الآلاف من الأصوات (في إشارة إلى الأصوات التي يفوز بها مرشح والتي يحتاج إليها في الولايات المتأرجحة)». وبحسب الصحيفة، ستقع على عاتق هاريس مهمة دقيقة، تقوم على الإشادة بإنجازات عهد بايدن، ولكن النأي بنفسها عن أخطاء ولايته، أو ما يمكن اعتبارها «النقاط السلبية» في عهده. علماً أن من هذه النقاط السلبية، قضية تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر الحدود البرّية مع المكسيك، وهو ملف كان بايدن أوكله إلى هاريس نفسها، ومسألة التضخم التي تعود إلى الواجهة اليوم، فضلاً عن الدعم الأميركي اللامحدود في عهد بايدن، لإسرائيل، التي تشنّ منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حرب إبادة في غزة، ألّبت الأميركيين العرب والمسلمين ضد الحزب الديمقراطي.

وتقدمت هاريس على ترامب، أخيراً، في عدد من استطلاعات الرأي، بعدما كان بايدن يترنح كثيراً خلفه. وفي استطلاع رأي جديد أعدته شبكة آي بي سي وصحيفة واشنطن بوست وشركة إيبسوس، تتقدم هاريس على الرئيس الجمهوري السابق، بـ4 نقاط، بحصولها على 49%، مقابل 45% لترامب. وإذا كان هناك مرشح ثالث، فإن المرشحة الديمقراطية ستحصل وفق الاستطلاع على 47% مقابل 44% لمنافسها. وفي آخر استطلاع مشترك للمؤسسات الثلاث، قبل انسحاب بايدن من السباق، كان ترامب قد حصل على 43% من الأصوات، مقابل 42% لبايدن، في حين حصل روبرت أف كينيدي على 9%.

المرشح الجمهوري يواصل هجومه الشخصي على منافسته

يواصل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، التهجم على منافسته للرئاسة، كامالا هاريس، بشكل شخصي، كما يستقر في الولايات المتأرجحة، في محاولة لكسب أصوات ناخبيها الحاسمة

لا يزال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، المرشح للمرة الثالثة للرئاسة في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، يجد صعوبة في كبح صعود منافسته الديمقراطية كامالا هاريس، ما يدفعه إلى مواصلة كيل الهجمات الشخصية لها، مع وصفها بـ«الشيوعية». كما تشمل انتقادات ترامب لهاريس، تشكيكاً في ذكائها وفي هويتها العرقية.

وشنّ ترامب هجوماً جديداً، أول من أمس السبت، على هاريس، من ولاية بنسلفانيا، ملقياً عليها اللوم لإطلاقها العنان لما قال إنه تضخم «مدمر»، وهو واحد من أكبر القضايا في الحملة الانتخابية الرئاسية هذا العام. كما سخر ترامب من ضحكة هاريس ووصفها بأنها «شيوعية» و«مجنونة»، منتقداً صورة لمنافسته على غلاف مجلة تايم، حيث أصّر على أنه يبدو (في الشكل) «أفضل منها بكثير». وجاء في بيان لحملة ترامب قبيل التجمع الانتخابي الذي عقد في منطقة ويلكس - باري أن «الأميركيين الكادحين يعانون بسبب سياسات إدارة هاريس. بايدن الليبرالية الخطيرة». وأضاف البيان أن «الأسعار مرتفعة بشكل مؤلم، وتكاليف المعيشة ازدادت بشكل كبير، والجريمة ارتفعت بشكل كبير، والمهاجرون غير النظاميين

ترامب في بنسلفانيا، أول من أمس (مايكل ام. سانتياغو/Getty)

يتدفقون إلى بلدنا»، علماً أن إجراءات مشددة فرضت أخيراً على الحدود مع المكسيك أوقفت بشكل كبير تدفق العمّال غير النظاميين وطالبي اللجوء. يذكر أن هاريس كانت كشفت، يوم الجمعة الماضي، من ولاية كارولينا الشمالية، عن مقترحات لتخفيف عبء التضخم بعد جائحة كورونا، مشيرة إلى أن الاقتصاد الأميركي مزدهر، رغم أنها أقرّت في الوقت عينه بأن «العديد من الأميركيين لا يشعرون بعد بهذا التقدم في حياتهم اليومية». وأضافت: «ترامب يقاتل من أجل أصحاب الملايين والشركات الكبرى. سأقاتل لإعادة الأموال إلى الأميركيين العاملين والطبقة المتوسطة». من جهة أخرى، أعرب ترامب، السبت، عن اعتقاده بأن مناظرته التلفزيونية المرتقبة مع هاريس، ستكون أسهل من المناظرة التي أجراه مع الرئيس بايدن، أواخر يونيو/حزيران الماضي، والتي تمكّن فيها ترامب من التفوق على بايدن، الذي بدا ضعيفاً ومتلعثماً وشارداً خلال المناظرة. وتساءل من بنسلفانيا: «هل سمعتم ضحكتها؟ إنها ضحكة امرأة مجنونة».

وتعدّ بنسلفانيا إحدى الولايات التي ساعدت ترامب على الفوز بالرئاسة في 2016، في وجه منافسته حينها هيلاري كلينتون، وذلك إلى جانب ويسكونسين وميشيغن. لكن بايدن عاد وفاز بهذه الولايات الثلاث في 2020. وأقام ترامب تجمعه الانتخابي، السبت، في منطقة ويلكس - باري، القريبة من منطقة سكرانتون في بنسلفانيا، التي أمضى فيها بايدن طفولته. وتعد بنسلفانيا بمثابة «جائزة كبرى انتخابية»، وزارها كل من هاريس وترامب هذا العام حوالي ست مرات.

(فرانس برس، رويترز)